الأوضاع الإدارية والمالية في ميناء جدة من خلال الوثائق العثمانية

(923–1211هـ/1517–1796م)

Administrative and financial conditions in the port of Jeddah through Ottoman documents (923-1211 AH / 1517-1796 AD)

“通过奥斯曼文件了解吉达港的行政和财政状况（伊斯兰历 923-1211 年/公元 1517-1796 年）”

د. ليلى بنت عبدالله الطاهر

أستاذ مساعدفي تخصص التاريخ الحديث، بقسم الدراسات الاجتماعية

كلية الآداب، جامعة الملك فيصل، المملكة العربية السعودية

Dr. Leila Abdullah Al Taher

Assistant Professor, Modern History (Department of Social Studies, College of Arts, King Faisal University, Saudi Arabia)

Lealtaher@kfu.edu.sa

تاريخ تسلُّم البحث : 2024/9/10

تاريخ قبول البحث : 2024/10/14

ملخص البحث:

يعد موضوع الأوضاع الإدارية والمالية في ميناء جدة من خلال الوثائق العثمانية 923-1211هـ/1517-1796م من الموضوعات المهمة اقتصادياً، و تكمن مشكلة البحث في تحديد الأهمية الاقتصادية لميناء جدة والمبنية على المعلومات الواردة في الوثائق العثمانية، ومعرفة طبيعة العلاقة المتبادلة بين سلاطين الدولة العثمانية وأشراف الحجاز. وتهدف الدراسة إلى التعرف على العائد الاقتصادي لجمارك ميناء جدة، ومجال صرفها على الفئات الاجتماعية المستفيدة منه. ومن أبرز نتائج البحث هو أن عائد جمارك ميناء جدة كان أحد الروافد الاقتصادية الرئيسية لمنطقة الحجاز.

الكلمات الدالة: جمارك– ضرائب– رسوم – ميناء– بندر– جدة.

Abstract:

The subject of Administrative and financial conditions in the port of Jeddah through Ottoman documents (923-1211 AH. / 1517-1796 AD.) is considered one of the economically important topics. The problem of the research lies in determining the economic importance of the Jeddah Port, based on the information contained in the Ottoman documents, and knowing the nature of the mutual relationship between the sultans of the Ottoman Empire and the Nobles of Hijaz. The study aims to identify the economic return of Jeddah Port customs, and the scope of its expenditures to the social groups that benefit from it. One of the most prominent results of the research is that the customs revenue from Jeddah Port It is one of the main economic tributaries of the Hijaz region.

Key Words: Customs - Taxes - Fees - Port - Bandar - Jeddah

المقدمة:

تعد المرحلة التي خضع فيها الحجاز للحكم العثماني في عام 923هـ/ 1517م بداية مرحلة سياسية جديدة تحكمها قوانين وتشريعات الدولة الحاكمة؛ ولأن الاقتصاد يشكل الركيزة الأساسية للدول فهذا البحث يركز على الأوضاع الإدارية والمالية في ميناء جدة من خلال الوثائق العثمانية(923-1211هـ/1517-1796م)؛ لقرب الميناء من مدينة مكة المكرمة، ولما تقتضيه طبيعة العلاقة الاقتصادية بين المدينة المقدسة وعائد جمارك ميناء جدة. أما سبب اختيار عام 1211هـ/ 1796م نهاية لفترة البحث فهو تراجع النفوذ العثماني على الحجاز خلال فترة حكم السلطان سليم الثالث، وتقدم القوات السعودية في عهد الإمام عبدالعزيز نحو الحجاز بعد انتصارهم على الشريف غالب في معركة الجمانية التي تعد من أهم المعارك الفاصلة في الجزيرة العربية والتي أدت لاحقاً إلى خضوع الحجاز للحكم السعودي في عهد الإمام سعود عام 1220هـ/1805م. وتهدف الدراسة إلى التعرف على العائد الاقتصادي لميناء جمارك جدة، والفئات الاجتماعية المستفيدة منه. ومناقشة أثر

سياسة الدولة العثمانية على نظام الضرائب الجمركية المفروضة على السفن التجارية المارة بميناء جدة. وإيضاح التغيرات التي طرأت على القوانين المتعلقة بالضرائب الجمركية على البضائع القادمة إلى جدة وميناءها. اعتمد البحث على الوثائق العثمانية وتحليلها، ونقدها من أجل التوصل إلى نتائج تحقق أهداف البحث.

أولاً: نبذة تاريخية عن ميناء جدة:

تميز ميناء جدة بموقع إستراتيجي مُهم على البحر الأحمر، ولقربه من مدينة مكة المكرمة أصبح الميناء المهم لرسو السفن التجارية (الحمدي، 1430هـ/2009م) (الغامدي، 2018) (الخطيب ج.، 2014م؛ (Bagader, 2014، ولاستقبال حجاج بيت الله الحرام (ابن جبير م.، د.ت) (ابن بطوطة، 1407هـ/1987م). وقيل عن أهميته: "إنما جدة خزانة مكة" (ابن اسحاق، 1414هـ/1994م)وتعود أهمية ميناء جدة إلى عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه في سنة 26هـ/646م عندما جعل ميناء جدة مركزاً لاستقبال حجاج بيت الله الحرام بدلاً عن ميناء قرية الشعيبة الواقعة جنوب جدة استجابة لشكوى الناس له والمتمثلة في معاناتهم في الوصول إلى ميناء الشعيبة؛ لكثرة الشعاب المرجانية التي فيه والتي تعرقل رسو السفن (البتنوني، 1329هـ) (أبو داود و زعزوع، 1432هـ/2011م)، ثم ازدهر الميناء إبان تعاقب دول الخلافة الإسلامية عليه؛ وبخاصة في العهد المملوكي ثم في الفترة العثمانية، حيث أصبح البوابة البحرية الرئيسية التي يدخل منها الحجاج والزائرون إلى الأماكن المقدسة في الحجاز، وبات الميناء الذي من خلاله تُوفر السلع والبضائع التي تسد حاجة سكان المنطقة وروادها من الحجاج (الخطيب و العمري، 2016م).

خضعت الحجاز للحكم العثماني في عام 923هـ/ 1517م بعد أن أعلن شريف مكة "بركات بن محمد" السمع والطاعة للسلطان سليم الأول وأرسل ابنه الشريف جمال الدين محمد أبو نمي" وقام بتسليمه مفاتيح الكعبة فأقره السلطان العثماني شريفاً على الحجاز، ومنحه صلاحيات واسعة (أوزتونا، 1408هـ/1988م؛ عبدالرحيم، 1410هـ/1990م؛ السباعي أ.، تاريخ مكة دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، 1385هـ؛ الصلابي،

1431هـ/2010م؛ (ALRAWASHDEH, 2023. فكانت طبيعة السلطة العثمانية في الحجاز منذ عهد السلطان سليمان القانوني تقوم على إصدار الفرمانات لتهنئة الأشراف أمراء على مكة المكرمة، بينما كان الباب العالي يتولى مهمة تعيين والٍ من قبله على جدة (دحلان، 1993) (نصيف، 1349هـ/ 1930م) (السباعي، 1385هـ). فأصبحت جدة مقاطعة(سنجق) تابعةً للدولة العثمانية، ووالي مدينة جدة مستقل عن سلطة شريف مكة، لكن نفوذ شريف مكة ازداد على مدينة جدة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1095-1134هـ/ 1684-1722م، وأصبحت مدينة جدة تابعة لشريف مكة التابع بدوره للدولة العثمانية (أبو داود، 1432هـ/2011م).

ومن الناحية الإدارية كان لواء جدة تابعاً لمصر في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي (بيات، 2007م). وفي القرن الحادي عشر الهجري السابع عشر الميلادي (1016هـ/1607م)، ألحقت مكة المكرمة ثم مدينة جدة بإيالة الحبشة لفترة محددة. وفي الفترة الممتدة ما بين عامي(1112-1114هـ/ 1701-1703م) أصبح لواء مدينة جدة ولواء المدينة المنورة أحد الوحدات الإدارية التابعة لمصر. بعد ذلك قامت الدولة العثمانية بدمج إيالة الحبشة مع منطقة الحجاز إدارياً؛ بسبب ازدياد التدخل الأجنبي في البحر الأحمر، ولما تتمتع به مدينة جدة وميناؤها من أهمية تجارية (بيات، 2007م).

ثانياً: القرارات والأحكام السلطانية المتعلقة بجمارك ميناء جدة:

وردت بعض الأحكام والقرارات السلطانية بشأن تجاوزات متعلقة بالرسوم الجمركية على ميناء جدة وفيما يلي عرض تفصيلي بخصوص الحالات الواردة وما صدر عنها من أحكام.

أ- منع الاعتداء على التجار ورفع قيمة الضريبة عليهم:

أرسل شريف مكة محمد أبو نمي الثاني(931-991هـ/ 1525-1583م) رسالة لدار الحكم في فترة حكم السلطان مراد الثالث (981-1003هـ/1574-1595م) عام 983هـ/ 1575م، ذكر فيها أن أمير أمراء

اليمن أصدر تعديلات متعلقة بالتجار من بينها منعهم من الرسو في ميناء جدة، فأصدر السلطان أمره الشريف لأمير أمراء اليمن يمنعه من التدخل في التجار اليمنيين وسفنهم سواء كانت خاصة أو ميرية، وأن يسمح لهم بالرسو في أي ميناء، وفي حال عدم الالتزام بذلك فسوف يكون المشار إليه مسؤولاً عن النتيجة. وبعد أن وصل قرار مجلس الوزراء لأمير أمراء اليمن أرسل الأخير رسالة إلى دار الحكم ذكر فيها دوافعه الرامية إلى منع سفن التجار اليمنية من التوجه نحو ميناء جدة؛ وأن السبب وراء ذلك أن أمناء جدة يأخذون رسوماً جمركية من التجار اليمنيين مخالفة للقانون، ويأخذون سلعهم من أيديهم جبراً بثمن بخس ويعتدون عليهم؛ فجاء الرد السلطاني الشريف بمنع أمناء جدة من الاعتداء على التجار اليمنيين وإنزال العقوبة بكل من يؤذي التجار أو يظلمهم في قيمة الضريبة المخالفة للشرع والقانون (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 26 صفحة 272، 983هـ/ 1575م).

من خلال المعلومات الواردة في الوثيقة أعلاه يتضح لنا توتر العلاقة بين أشراف مكة وبين أمير أمراء اليمن؛ بسبب منع الأخير تجار اليمن من الرسو في ميناء جدة بعد رفع أشراف مكة قيمة الضرائب عليهم.

ب- إشعار تجار اليمن والهند بضرورة الرسو في ميناء جدة:

أرسل شريف مكة المكرمة حسن بن محمد أبو نمي(991-1010هـ/ 1583- 1601م) رسالة إلى دار الحكم عام 983هـ/ 1575م ذكر فيها أن بعض تجار ولاية اليمن والهند ورؤساء السويس غيروا وجهتهم عن ميناء جدة فأصبحوا يلجأون إلى موانئ أخرى فتضرر عائد ميناء جدة وتوقفت البضائع التي يجلبها هؤلاء التجار والمعتاد على استلامها منهم كالبهارات والأمتعة والبضائع الأخرى. فأصدر السلطان مراد الثالث أمره بضرورة إبلاغ التجار بالعودة إلى ميناء جدة كما هو متعارف عليه منذ القدم، وأن يدفعوا الرسوم الجمركية وفق العادة والقانون (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 27 صفحة 260، 983هـ/ 1575م).

من خلال ما تقدم يتضح لنا الضرر المادي الذي لحق بالأشراف بسبب إحجام سفن التجار اليمنية والهنود وميناء السويس عن الرسو في ميناء جدة عام 983هـ/ 1575م.

ج– منع اعتراض السفن المتجهة نحو ميناء جدة:

أرسل شريف مكة رسالة إلى دار الحكم إبان حكم السلطان مراد الثالث ذكر فيها أن حسين أمين ميناء المخا التابع لولاية اليمن يقطع الطريق على السفن المتجهة نحو ميناء جدة ليجبرها على التوجه إلى ميناء المخا، وأدى ذلك الأمر إلى تراجع دخل ميناء جدة، ونتج عن ذلك عجز عن تسديد مخصصات أهالي الحرمين الشريفين وقضاتهم وشيخ الحرم. فأصدر السلطان أمره الشريف إلى أمير أمراء اليمن يقضي بمعاقبة كل من يعترض السفن المتجهة نحو ميناء جدة والتنكيل به (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 53 صفحة 66 ا.، 992هـ/1584م).

ثم صدر قرار شريف آخر إلى أمير أمراء اليمن بعد أن بلغه تجاوز إحدى السفن اليمنية حين توجهت إلى السويس دون أن تمر بميناء جدة، وقد سبق أن أرسل قرار مجلس الوزراء يقضي بتشديد التنبيه على الملتزمين والرؤساء ببندر المخا بضرورة المرور بميناء جدة في أثناء رحلتهم البحرية نحو السويس، ونظراً إلى أن إحدى السفن خالفت هذا الأمر صدر أمر شريف يتضمن قراراً آخر لوزيره بمصر إبراهيم باشا بالقبض على رئيس السفينة المخالف للأمر. وتضمن قرار مجلس الوزراء تنبيهاً آخر لأمير أمراء اليمن بعدم فرض رسوم جمركية على أمتعة التجار أكثر مما هو مقرر، فقد بلغ السلطان بأن أمير أمراء اليمن قد تجاوز الحد القانوني في فرض الضرائب الجمركية على السفن التجارية وأن عليه الالتزام بما هو مقرر والتنبيه كذلك على أمين جدة (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 53 صفحة 66، 992هـ/1584م).

من خلال المعلومات الواردة أعلاه يتضح لنا أن الأحكام السلطانية الصادرة عن السلطان العثماني والمتعلقة بميناء جدة خلال القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي جاءت لرَأب الصَّدعْ بين القوى المتنافسة المحلية بالجزيرة العربية لإحلال الأمن بالمنطقة، ولمنع الضرر عن فئة التجار إزاء رفع الضرائب عليهم أو التحكم في مسار محطات رسو سفنهم.

د- منع إنقاص مخصصات قضاة مكة المكرمة:

أرسل قاضي مكة المكرمة المولى خليل معروضاً للسلطان العثماني مصطفى الثاني(1106-1114هـ/1695-1703م) ذكر فيه أن متصرفي لواء جدة منذ سنوات مضت يؤجلون مرتبات قضاة الحرمين الشريفين، وأحياناً يسوفون في أدائها، وأحياناً أخرى يحسبون بحساب أربعين بارة بذهب فيؤدي ذلك إلى نقص المرتب، وبعد الرجوع إلى دفاتر سجلات المحاسبة الرئيسية تبين أن 11250 قرشاً سنوياً لقضاة مكة المكرمة من عائد ميناء جدة يعادل ما خصصه السلطان سليم بالتمام والكمال 5000 سكة حسنة. وبناءً على المعروض المرسل فقد أصدر السلطان العثماني قراراً إلى متصرف إيالة جدة مع لواء إيالة الحبش وشيخ الحرم المكي سليمان باشا في أوائل شهر محرم عام 1113هـ/ بداية شهر يونيو 1701م، يقضي بمنع إنقاص المخصصات المقررة لتأمين نفقة ومؤونة قضاة مكة المكرمة من عائد جمارك جدة بحساب أربعين بارة مقابل ذهب واحد، ومنع تأخير أو تسويف دفع المرتبات بل ضرورة تسليم المرتبات في وقتها المعلوم وقيمتها المتعارف عليها (5000 سكة حسنة) أو ما يعادها بالعملات الأخرى. كما تضمن القرار تسليم قاضي المدينة المنورة الشيخ محمد 9000 قرش وتعادل 4000 سكة حسنة (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 112 صفحة 64، أوائل شهر محرم 1113هـ/بداية شهر يونيو 1701م).

نستنتج مما سبق أن القوة الاقتصادية واحدة من بين أهم العناصر الداعمة للقوة السياسية، ومن هذا المنطلق سعى أشراف مكة إلى منع المخصصات المفروض تسليمها لأصحابها من عائد جمارك ميناء جدة والاستفادة

من تلك المبالغ لدعم قوتهم السياسية؛ مما دفع السلطان العثماني لإصدار حكمه بضرورة منع إنقاض أو تأخير مخصصات قضاة الحرمين الشريفين.

هـ- منع زيادة الرسوم الجمركية على تجار البن:

أُرسِل قرار إلى متصرف لواء جدة مع إيالة الحبش ومشيخة الحرم المكي الوزير أبوبكر باشا في أواسط جمادى الأولى عام 1117هـ/3سبتمبر 1705م بمنع زيادة الرسوم الجمركية على تجار البن القادمين إلى ميناء جدة فقد نُمي إلى أسماع مجلس الوزراء بأن المتصرف المشار إليه يطالب التجار القادمين من اليمن إلى ميناء جدة برسوم القدوم عن كل كيس بن، وكذلك رسوم على كل تاجر يشتري البن بالكيسة الواحدة وينقلها إلى مصر ورسوم أخرى على سائر الأمتعة وهذا يعد أمراً مستحدثاً واختلاساً، ولذلك صدر الأمر الشريف عالي الشأن بمنع الضرائب المستحدثة لأن فيها ظلماً، وهذا ما أدى إلى إحجام التجار عن ارتياد الميناء وبالتالي تضرر تجارة ميناء جدة (الأرشيف العثماني C.ML.65/2994، أواسط جمادى الأولى 1117هـ/ 3 سبتمبر 1705م).

من خلال ما تقدم يتضح لنا حدوث تجاوز في فرض الرسوم الجمركية من قبل أمناء جدة على السفن اليمنية المحملة بالقهوة وغيرها من الأمتعة مما دفع تجارها إلى تجنب الرسو في ميناء جدة عام 1117هـ/1705م.

و- إلغاء الحماية العسكرية المصرية لأموال التجار:

أرسل أمير مكة المكرمة الشريف سعيد بن سعد(1123-1129هـ/1711-1717م) تقريراً إلى مقر الدولة العلية إبان حكم السلطان العثماني أحمد الثالث(1114-1142هـ/1703-1730م) ذكر فيه أن بعض العساكر المصرية القادمة من القاهرة والمكلفة بحماية مكة المكرمة يدَّعون بأن أموال التجار القادمة من بحر السويس إلى ميناء جدة هي أموال عسكرية، مما أدى إلى نقص دخل ميناء جدة التي اعتادت على الاستفادة من تلك الإيرادات منذ القدم. كما أن بعض عساكر مصر كانوا يقومون بإثارة الفتنة والفساد حين يذهبون إلى

أحياء سكن الأشراف بمكة المكرمة. بناءً على ما تقدم جاء رد بقرار في أواخر جمادى الآخرة من عام 1125هـ/ يوليو 1713م إلى متصرف لواء جدة مع إيالة الحبش ومشيخة الحرم المكي الحاج خليل باشا وإلى قاضي مكة المكرمة بإلغاء حماية عساكر مصر لأموال التجار الواردة من السويس إلى ميناء جدة؛ للحفاظ على دخل الميناء من الخسارة، وكما صدر قرار آخر ينص على منع العساكر من الذهاب إلى أحياء سكن الأشراف والوقوف على أبوابهم لوضع حد للفساد والفتنة (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 119 صفحة 461 ، أواخر جمادى الآخرة 1125هـ/يوليو 1713م).

تم التوصل إلى ظهور تنافس بين القوى الإقليمية الممثلة بعساكر مصر من جهة والأشراف من جهة أخرى حول التحكم في عائد جمارك ميناء جدة عام 1125هـ/ 1713م، مما دفع شريف مكة إلى إرسال تقرير للسلطان العثماني موضحاً فيه المشاكل التي نجمت عن حماية عساكر مصر لأموال التجارة الواردة من ميناء السويس إلى ميناء جدة، فجاء حكم السلطان العثماني بإلغاء تلك المهمة المنوطة بهم.

ز- تكليف الوزير علي باشا بتحصيل الرسوم الجمركية:

أرسل السلطان العثماني أحمد الثالث قراراً إلى متصرف لواء جدة مع إيالة الحبش ومشيخة الحرم المكي الوزير علي باشا في أوائل شهر شعبان 1134هـ/ 1722م ينص على تكليف الوزير للقيام بتحصيل الرسوم الجمركية من الأمتعة والأشياء التي يجلبها التجار والزوار براً وبحراً إلى جدة ومكة المكرمة وفقاً للمعتاد، وعليه أيضاً تنظيم شئون الجمارك بصورة حسنة، مع الحذر من أن يطالب أمراء مكة المكرمة وسائر الأشراف بأي زيادة. جاء هذا القرار بسبب زيادة متصرفي جدة وأمراء مكة المكرمة الرسوم الجمركية على التجار المارين على ميناء جدة مما أدى إلى انقطاع تردد التجار على الميناء، ونتج عنه شح في الأمتعة والأشياء والبن بشكل خاص فوقع الناس في ضيق وأصبحت إيرادات الجمارك في تدني وخسارة (الأرشيف العثماني C.ML.36/1643، أوائل شعبان 1134هـ/ 1722م).

يتضح لنا مما سبق سبب تكليف الوزير علي باشا في أوائل شهر شعبان 1134هـ/1722م بمهمة تحصيل جمارك ميناء جدة؛ والمتعلق برفع متصرفي جدة الرسوم الجمركية على التجار، مما أدى إلى انقطاع السفن التجارية عن الرسو في الميناء فانخفضت إيرادات الجمارك وحصل ضيق في العيش.

وفي نفس السياق حدث خلاف بين والي جدة عمر باشا وشريف مكة السابق أحمد (1183-1185هـ/ 1770-1772م) (الأرشيف العثمانيC.DH.75/3731-1)؛ بسبب فرض الشريف أحمد بن سعيد رسوماً على التجارة الواردة من اليمن فمنع الإمام تصدير البن إلى الحجاز (الحمدي، 1430هـ/2009م). فأرسل والي جدة معروضاً إلى حضرة السلطان العثماني مصطفى الثالث(1170-1188هـ/ 1757-1774م) يرجوه فيها إصدار أمرٍ عال إلى شريف مكة المكرمة المعَيَّن حديثاً لأن الشريف السابق أحمد كان يتدخل في الأمور الخاصة بولاة جدة ويطالب التجار القادمين إلى جدة برسوم جمركية مخالفة للقانون (الأرشيف العثمانيC.DH.75/3731-1).

نستنبط مما تقدم أن أشراف الحجاز يلجؤون إلى رفع قيمة الضرائب الجمركية على السفن الراسية في ميناء جدة لزيادة نفوذهم السياسي لاسيما أنهم محاطون بقوى سياسية محلية وإقليمية، وهذا الأمر دفع بالقوى الأخرى المنافسة لها في اليمن ومصر إلى منع سفن تجارهم من الرسو في هذا الميناء إدراكاً منهم بخطورة ما ينجم عن ذلك من زيادة في النفوذ والقوة للأشراف.

ح- تسوية الخلاف بين الشريف سرور بن مساعد ووالي جدة عمر باشا:

كان الأشراف في الحجاز يحصلون على المخصصات من عائد جمارك ميناء جدة، وأحياناً يحصل خلاف بين ولاة جدة والأشراف بخصوص المرتبات، ففي فترة حكم الشريف أحمد بن سعيد حصل خلاف بينه وبين والي جدة حيث طالب الشريف بزيادة الجمارك على التجار القادمين إلى ميناء جدة من أجل زيادة العائد عليه فقام

بمصادرة أموال التجار القادمين إلى جدة، وهذا أدى إلى انقطاع التجارة واختلال النظام وتأخير تسليم مرتبات الوظائف للأشراف، وحدثت ضجة كبيرة بخصوص ذلك، بناءً على ذلك تم إرسال قرار إلى أمير مكة المكرمة يطالب الشريف سرور بن مساعد(1186-1202هـ/ 1773-1788م) بكسب رضا الناس والحصول على رضا السلطان مصطفى الثالث بالسعي للاتفاق والتفاهم مع والي جدة عمر باشا والابتعاد عن الخلاف (الأرشيف العثماني C.DH.75/3731-2، أواخر ربيع الآخر 1187هـ/يوليو 1773م).

وخلاصة ما تقدم فإن أهمية جمارك ميناء جدة لا يقتصر على الاقتصاد فحسب، بل يحمل في طياته معاني سياسية، فهو أحد أهم مصادر الدخل الاقتصادية للأشراف والتي من خلالها تزيد من نفوذهم السياسي في المنطقة. وبما أن الأشراف لا يمكن لهم التحكم في قيمة العطايا أو الهبات أو الأوقاف الموقوفة على الحرمين الشريفين لذا لجأوا إلى التدخل في رفع قيمة الرسوم الجمركية على السفن الراسية في ميناء جدة وإن كان ذلك عمل غير مشروع بالنسبة للإدارة العثمانية.

ط- إعادة جمارك البهارات إلى نظامها القديم:

نمى إلى علم مجلس الوزراء أخبار خلال الفترة الممتدة ما بين عامي(1170 -1171هـ/ 1757-1758م) بأن حوالي أكثر من 1000 شخص من أجناس مختلفة من صانعي الأسرجة والعاطلين عن العمل وبائعي الأشياء المستعملة توجهوا نحو محل قريب من السويس وقت وصول سفن البهارات حيث كانت أنواع من البن والبهارات تصل بحراً من الحجاز إلى مصر خلال العامين المذكورين. وكان هؤلاء يدعون أنهم من مدينة جدة وأن الأموال القادمة لهم فاستولوا على البضاعة التي تم حفظها في زنابيل وسحارات تحتوي على أوانٍ خزف وأقمشة، إضافة إلى استيلائهم على الرسوم الجمركية من أصحاب الأرزاق وإتلافهم للبهارات. لذلك قرر مجلس الوزراء إعادة جمارك البهارات إلى نظامها القديم وربطها بالشروط والقيود الوثيقة وحمايتها والمحافظة عليها من

الخلل، فصدر الأمر الشريف عام 1172هـ/1759م إلى والي مصر الصدر السابق الوزير مصطفى باشا وإلى الأمراء المصريين بقطع الطريق على المخادعين وأصحاب الحيل، ويكون ذلك بشحن البن والبهارات بالسفن من جدة إلى السويس في فردات كبيرة، وفقاً للعادة القديمة، وكذلك وضع الأقمشة والأواني في صناديق، وأن تدون قائمة بأسماء تجار مدينة جدة وأعدادهم في دفتر بالتفصيل كل سنة إلى ولاة مصر (الأرشيف العثماني C.ML.689/28257-1، في أواسط شعبان 1172هـ/1759م).

نستنبط مما سبق ذكره حدوث تغير في مسار محطات رسو السفن التجارية خلال الفترة الممتدة بين عامي (1170 -1171هـ/ 1757-1758م)، فالطريق المتعارف عليه (القديم) يلزم السفن بالرسو في ميناء جدة أولاً قبل الانتقال إلى ميناء السويس، بينما خلال العامين المذكورين امتنعت السفن من الرسو في ميناء جدة؛ مما أدى إلى حدوث فوضى، وعلى إثر ذلك أصدر مجلس الوزراء العثماني قرار عام 1172هـ/ 1759م ينص بضرورة رسو السفن بميناء جدة قبل الانتقال إلى ميناء السويس، كما صدر قرار آخر لوالي مصر بالمحافظة على الأمن، ومنع أصحاب الحيل من التسلل لميناء السويس.

ي- تحصيل الرسوم الجمركية من جميع التجار:

كانت رسوم جمارك ميناء جدة المحصَّلة من جهة اليمن إلى بندر جدة يحصلها بعض الأغوات والضباط وهم أساساً من التجار الذين أدخلوا بضائعهم وأمتعتهم للجمرك بلا ضرائب. ونتيجة لما تقدم أصدر السلطان عبدالحميد الأول قراراً إلى أمين جدة في 4 صفر 1194هـ/9 فبراير 1780م بتحصيل الرسوم الجمركية من جميع التجار أياً كان صاحب البضاعة باستثناء الأمتعة القادمة إلى القصر العالي والخاصة بالسلطان العثماني (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 60 صفحة 208، 4 صفر 1194هـ/ 9 فبراير 1780م).

تم التوصل إلى حدوث تجاوز قانوني في مسألة الرسوم الجمركية الخاصة بميناء جدة تم اكتشافه عام 1194هـ/ 1780م عندما قام بعض الأغوات والضباط المسؤولين بتمرير بضائعهم وأمتعتهم الخاصة للجمرك دون دفع الضرائب عليها؛ مما دفع السلطان العثماني لإصدار قرار ينص على ضرورة تحصيل الضرائب الجمركية على جميع السفن التجارية بلا استثناء عدا السفن القادمة إلى القصر العالي والخاصة بالسلطان العثماني.

ك- منع السفن الأجنبية من الملاحة في البحر الأحمر:

قامت الدولة العثمانية بمنع دخول السفن الأجنبية إلى مياه البحر الأحمر حماية للأماكن المقدسة من المطامع الأجنبية وفي عام 1203هـ/1789م وصلت سفن إنجليزية إلى ميناء السويس، فأرسلت الدولة العليَّة أوامرها إلى والي مصر وإلى قاضيها وشيخ البلد وسائر الأمراء وضباط وشيوخ المؤسسات السبعة يقضي بالآتي: أن سواحل ومرافئ بحر السويس مجاورة للحرمين الشريفين وما حولها وكافة أنحائها هي مواطن أهل الإسلام، وأن قدوم السفن الأجنبية إلى البحر المذكور ممنوع كلياً منذ القدم. وقد أرسلت الدولة العلية تقارير إلى إنجلترا بواسطة سفرائها عن منع السفن الإنجليزية من دخول البحر المذكور والرسو في ميناء السويس، فكان رد بريطانيا بأنه لا علم لها بمرور تلك السفن، وأن أصحاب هذه السفن مروا من هنالك لنقل الأمتعة إلى مصر بسهولة. كما قدم سفير إنجلترا تقريراً يقول فيه "إذا تم مشاهدة سفن إنجليزية في البحر المذكور فإن إنجلترا تقبل إغراقها وتدميرها" (الأرشيف العثماني C.DH.298/14859-1، أواسط رجب 1203هـ/1789م).

وكانت الدولة العثمانية قد سبق لها أن أرسلت أوامرها العليَّة إلى والي مصر وسائر الأمراء بالحرص على منع رسو السفن الأجنبية في ميناء السويس وإرجاعها من حيث أتت وبيان المحاذير العديدة من قدومها. وقد تلقى الجيش السلطاني رسالة من قائمقام الصدارة أنه في حال تلقى أخباراً عن دخول بعض السفن الأجنبية إلى البحر الأحمر فيجب منعها فوراً وطردها بموجب الأوامر العليَّة؛ لما لهذه السفن من ضرر كبير على مكانة الدولة.

وفي حال بلوغ السلطان العثماني خبر تهاونهم وتساهلهم فسوف يتم محاسبة المتهاونين على ذلك (الأرشيف العثماني C.DH.298/14859-1، أواسط رجب 1203هـ/1789م).

كما أرسلت صورة من القرار إلى شريف مكة ووالي جدة، وتم إضافة مخاطر أخرى في دخول السفن الأجنبية إلى بحر السويس وخروجها منه، في كون هذه السفن ستؤدي إلى خسارة السفن التي تنقل الأمتعة والبضائع إلى ميناء جدة بوصولها مباشرة إلى ميناء السويس، وأن الوظائف التي تتوقف عليها معيشة أهالي الحرمين الشريفين مرتبطة بحاصلات جمارك جدة. (الأرشيف العثماني C.DH.298/14859-1، أواسط رجب 1203هـ/1789م).

إن ما سبق ذكره أعلاه يؤكد سياسة الدولة العثمانية الخارجية القائمة على حماية البحر الأحمر من المطامع الأجنبية؛ وبالتالي حماية الأماكن المقدسة؛ لاسيما أن مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي يمثل تنامي قوة بريطانيا البحرية في المنطقة.

ل– تعيين التاجر السيد محمود لتقدير قيمة البضائع:

جرت العادة في الحجاز على تعيين تاجرين من قبل الشريف وولاة جدة؛ لتقدير قيمة الأمتعة والبضائع الواردة لميناء جدة، ولكن تغير ذلك في مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي فأصبح التجار من أصحاب النفوذ يتدخلون في تحديد قيمة الوارد إلى الميناء، بل يتكتمون على قيمة البضائع الواردة ويخفونها؛ الأمر الذي أضر بدخل الميناء وأدى إلى انخفاض المخصصات. لذلك أرسل يوسف باشا والي جدة عام 1206هـ/1792م تقريراً للدولة العلية يعرض عليه الظلم والإجحاف الذي حصل نتيجة استبعاد توظيف أحد التجار ورشح التاجر السيد محمود علي رمضان؛ فصدر أمره الشريف لوزير المالية بتعيين السيد محمود على نحو الطلب المشار إليه (الأرشيف العثماني C.ML.16/726-1، 20 ذي الحجة 1206هـ/ 1792م).

من خلال المعلومات الواردة في الوثيقة أعلاه نستنتج أن من بين الأنظمة المتعلقة بتحديد قيمة الضرائب الجمركية على السفن الراسية في ميناء جدة هو تعيين تاجرين يرشحهما والي جدة وشريف مكة؛ لتقدير قيمة الأمتعة والبضائع الواردة للميناء، لكن هذه المهمة ألغي العمل بها في مطلع القرن الثالث عشر الهجري/أواخر القرن الثامن عشر الميلادي؛ بدليل حدوث تجاوزات من قبل بعض التجار من أصحاب النفوذ، فأصبحوا يتدخلون في تحديد قيمة الوارد من البضائع بما يحقق مصالحهم الشخصية؛ وهذا الأمر دفع بوالي جدة إلى رفع تقرير وضح فيه ما آلت إليه الأمور بعد إلغاء ما جرت عليه العادة من تعيين تاجرين، فأقر السلطان العثماني ما طلبة والي جدة.

ثالثاً: إيرادات ومصروفات ميناء جدة:

برزت الأهمية الاقتصادية لميناء جدة الجمركية إبان الحكم العثماني لكونه ميناء الحجاز وركيزتها الاقتصادية، على الرغم من تباين إيرادات جمارك الميناء من عام لآخر، فمع بداية العهد العثماني في عام 923هـ/1517م وصلت إلى ميناء جدة مراكب من السويس تحتوي على سبعة آلاف أردب–مكيال يستخدم في مصر لتقدير الحبوب– (جمعة، 1430هـ/ 2009م) من القمح ترد إلى أهل مكة، فقسم العائد على أهل مكة – باستثناء التجار وأصحاب الحرف – أربع كيلات ودينار من الذهب لكل فرد، ثم أخذت إيرادات الغلال في التزايد بتوالي السلاطين العثمانيين حتى إنهم كانوا يعتمدون عليه في غذائهم طوال العام (ششه، 1406هـ/ 1986م).

وخلال القرن الثامن عشر الميلادي/ الثالث عشر الهجري كان يصل إلى ميناء جدة سنوياً أربع أو خمس بواخر محملة بالقمح والأرز وغيرها من المؤن ليتم نقلها إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة، ومن الجدير بالذكر أن منطقة الحجاز كانت معفاة من دفع الضرائب للسلطة العثمانية؛ لأن إيرادات جمارك ميناء جدة بالكاد تكفي لسد الحاجات المحلية كتسليم رواتب الحرس والخدم أو تكاليف السفر (نيبور، 2013م). وكان الأشراف يحصلون

على نصف إيرادات جدة مع هدايا أخرى (غوري، 1420هـ/ 2000م) (الحمدي، 1430هـ/2009م) (ALRAWASHDEH, 2023).

وردت إحصائيات دقيقة في الوثائق العثمانية لجمارك ميناء جدة خلال القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي. وفيما يلي إحصائيات عن المدخلات والمخرجات لعائد جمارك ميناء جدة المالي:

أ- إيرادات جمارك ميناء جدة عام 1198هـ/1784م:

بلغت إيرادات جمارك ميناء جدة في عهد السلطان سليم الثالث من خلال المعلومات والبيانات الواردة في دفتر مصروفات جمارك ميناء جدة والنواحي في عهد علي باشا يكن (8852 قرشاً) خلال شهر محرم من عام 1198هـ/1784م ثم ارتفع الإيراد في شهر صفر إلى (17169 قرشاً) من ذلك العام، إلا أن الإيراد انخفض في شهر ربيع الأول إلى (8244 قرشاً) وبعد ذلك ارتفع الإيراد قليلاً في شهر ربيع الآخر إلى (8306 قروش) وفي شهر جمادى الأولى بلغ عائد الإيراد إلى (4088 قرشاً) وفي شهر جمادى الآخرة ارتفع الإيراد إلى (27613 قرشاً). وبلغ إيراد القهوة للفترة الممتدة من شهر محرم إلى نهاية جمادى الآخرة (23051 قرشاً). (انظر ملحق رقم 1) (الأرشيف العثماني C.ML.728/29759-1، من شهر محرم لغاية شهر جمادى الآخرة 1198هـ/1784م).

وبناءً على المعلومات الواردة في دفتر واردات جمارك ميناء جدة في دفتر الوزير علي باشا يكن عام 1198هـ/1784م، نلاحظ أن هناك تذبذباً في واردات جمارك جدة حيث بلغت 59391 قرشاً في شهر رجب ثم انخفض الوارد في شهر شعبان إلى 25086 قرشاً، وبعد ذلك وصل الانخفاض في الواردات في شهر رمضان إلى 5321 قرشاً، إلا إنها ارتفعت بعد ذلك في شهر ذي القعدة إلى 12605 قروش (انظر ملحق رقم2) (الأرشيف العثماني C.ML.728/29759-2، ذي الحجة 1198هـ/ 1784م).

لا توجد بيانات توضح أسباب انخفاض واردات جمارك ميناء جدة خلال الأشهر الثلاثة (شعبان، رمضان، شوال)، ولكن قد يعود السبب إلى أن أصحاب السفن التجارية مرتبطين بمناسبات دينية كصيام شهر رمضان المبارك والاحتفال بعيد الفطر السعيد، وقد تكون هناك أسباب أخرى مرتبطة بالأوضاع الدولية.

ب- مصروفات جمارك جدة عام 1198هـ/1784م:

بلغت مصروفات جمارك ميناء جدة خلال فترة حكم الوزير علي باشا يكن عام 1198هـ/1784م 110,922 قرشاً، صرف منها مبلغ يقدر بـ 8033 قرشاً في شهر محرم، وخلال شهر صفر صرف منها مبلغ يقدر بـ 5770 قرشاً، وأما خلال شهر ربيع الأول فقد تم صرف مبلغ يصل إلى 8668 قرشاً، ثم صرف في شهر ربيع الآخر مبلغ يصل إلى 7578 قرشاً، وتم صرف مبلغ يقدر بـ 9274 قرشاً خلال شهر جمادى الأولى، وتم صرف مبلغ يقدر بـ 12519 قرشاً خلال شهر جمادى الآخرة، وتم صرف مبلغ يقدر بـ 3270 قرشاً خلال شهر رجب، وتم صرف مبلغ يقدر بـ 6000 قرشٍ على الحرم الشريف؛ ليبلغ مجموع المصروفات من شهر محرم إلى شهر رجب إضافة إلى مصروفات الحرم الشريف إلى 6112 قرشاً (انظر ملحق رقم 3) (الأرشيف العثماني C.ML.728/29759-1، صورة دفتر مصروفات جمارك جدة والنواحي في عهد علي باشا يكن، من شهر محرم لغاية شهر جمادى الآخرة 1198هـ).

ومن بين المبالغ التي صرفت خلال الفترة الممتدة من شهر محرم إلى نهاية شهر رجب ديون الوزير علي باشا يكن والتي تقدر بـ 29305 قروش تم دفعها إلى الحاج أحمد آغا، وكذلك دفع مبلغ يقدر بـ 7090 قرشاً إلى مانولاكي، كما تم صرف مبلغ يقدر بـ 13415 قرشاً للوظائف المعطاة على الحساب من وظائف مكة، ليبلغ مجموعها 49810 قروش. (انظر ملحق رقم 3) (الأرشيف العثماني C.ML.728/29759-1، صورة دفتر مصروفات جمارك جدة والنواحي في عهد علي باشا يكن، من شهر محرم لغاية شهر جمادى الآخرة 1198هـ).

تعدد صرف عائد جمارك جدة خلال الفترة الممتدة من شهر رجب إلى نهاية شهر ذي القعدة على النحو التالي: صرف مرتبات قضاة مكة المكرمة بما يقدربـ12360 قرشاً، وأما صرف مرتبات قضاة المدينة المنورة فبلغت 16360 قرشاً، بينما وصلت مرتبات مكة المكرمة إلى ما يقرب من 23400 قرش، ومرتبات المدينة المنورة قدرت بـ 3200 قرش، كما تم دفع رواتب عساكر مدينة جدة وتقدر بـ 3814 قرشاً، وكذلك صرف راتب للسيد عبدالغني قدر بـ 1130 قرشاً، أيضاً صرفت رواتب لقبان بندر جدة من بداية ربيع الأول إلى نهاية شهر ذي الحجة وأنها بلغت 10018 قرشاً، وأما ما دفع للحرم المكي الشريف والتي اشتملت على قيمة للزيت والشمع والعسل والقنديل من شهر رجب إلى شهر ذي الحجة تقدر بـ 6690 قرشاً (انظر ملحق رقم 3) (الأرشيف العثماني C.ML.728/29759-2، صورة دفتر واردات جمارك جدة ومقاطعات وعلائف قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة، ذي الحجة 1198هـ).

وتمكن الوزير من تسديد ديونه المقدر قيمتها بـ 20000 قرش، وصرف مبلغ يقدر بـ1514 قرشاً لتجهيز الكفن بعد وفاته، وخصص مبلغ يقدر بـ 4231 قرشاً لأتباعه، وصرف مبلغ يقدر بـ 4352 قرشاً لمعينات البندر من بداية رجب إلى شهر ذي القعدة، وخصصت مصاريف لقائمقام بندر جدة من بداية شهر رجب إلى نهاية شهر ذي الحجة تقدر بـ 22809 قروش، كما صرفت مبالغ لأهالي المتوفين من العاملين في مكة المكرمة والمدينة المنورة وعساكر جدة لمدة ستة أشهر تقدر بـ 44520 قرشاً، و 43956 قرشاً، و 4814 قرشاً على التوالي (انظر ملحق رقم 3) (الأرشيف العثماني C.ML.728/29759-2، صورة دفتر واردات جمارك جدة ومقاطعات وعلائف قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة، ذي الحجة 1198هـ).

ج- دخل جمارك جدة عام 1201هـ/1787م:

ورد في الدفتر بيانات متعلقة بدخل جمارك جدة والجهات الأربع من بداية شهر ذي القعدة إلى نهاية شهر ذي الحجة من عام 1201هـ، خلال فترة عمل الوزير عزت محمد باشا فكان محصول الجمرك يقدر بـ 32621

بينما يقدر محصول الجهات الأربع بـ 2938، في حين بلغ قيمة صنف القهوة بـ 432 وقلمية أفندينا بـ 511 وقلمية الكتخدا بـ 511 وقلمية كاتب الدعاوى 355 وقلمية كاتب الآغا 158 وعوائد الآغا الخزندار 30 ومقاطعة مدير الأمن 80 ومتحصل بيت المال 343 ليصل مجموع إيراد شهر ذي القعدة إلى 37801. ويضاف إلى ما تقدم ما تم تحصيله من قبل آغات الاحتساب (118) وآغات الزالة (32) وآغات القبان (51) وآغات البايكة (6) والآغا السلحدار (12) والجوخدار الداخلي (12) وآغا التجار(19) وكبير العكامين(3) وأغوات بيت المال (73) وبواب الجمرك (100) وشاطر باشي (21) ومعتاد الكتخدا بك في الاحتساب (3) ليصل مجموعها إلى 450 بارة (انظر ملحق رقم 4) (الأرشيف العثماني-C.ML.599/24725-1، من غرة شهر ذي القعدة الحرام إلى غاية شهر ذي الحجة الحرام 1201هـ).

بينما بلغ دخل شهر ذي الحجة إلى (13628 قرشاً) فمحصول الجمرك بلغ (8532)، وبلغ محصول الجهات الأربع (1209) في حين وصل قيمة صنف القهوة (2167)، أما قيمة قلمية حضرة أفندينا (228) وقلمية حضرة الكتخدا (228) وقلمية كاتب الديوان (113) وقلمية كاتب الآغا (71) وعوايد الآغا الخزندار(80)ومعتاد المعراجية الواصلة في ذي الحجة (1000) (انظر ملحق رقم 4) (الأرشيف العثماني1-C.ML.599/24725، من غرة شهر ذي القعدة الحرام إلى غاية شهر ذي الحجة الحرام 1201هـ).

د- مصروفات جمارك ميناء جدة عام 1201هـ/1787م:

تعددت جهات صرف عائد جمارك جدة من بداية شهر ذي القعدة إلى نهاية شهر ذي الحجة عام 1201هـ/1787م، فجزء من العائد والبالغ(23909 قروش) تم صرفه كمخصصات لشريف مكة لمدة ستة أشهر من بداية شهر رجب وحتى نهاية شهر ذي الحجة، وكذلك تم تخصيص مبلغ (1080 قرشاً) للشريف للقبان لمدة ستة أشهر من بداية شهر رجب إلى نهاية شهر ذي الحجة، وخصص مبلغ يقدر بـ(8180 قرشاً)

لقاضي المدينة المنورة لستة أشهر، وبينما خصص مبلغ يقدر بـ(6180 قرشاً) لقاضي مكة المكرمة لمدة ستة أشهر، وأما قائمقام السابق إبراهيم فقد خصص له مبلغ يقدر بـ(2000قرش)، وخصص مبلغ يقدر بـ(4062 قرشاً) لمحمد آغا (انظر ملحق رقم 4) (الأرشيف العثماني C.ML.599/24725-1، من غرة شهر ذي القعدة الحرام إلى غاية شهر ذي الحجة الحرام 1201هـ).

ومن الفئات المستفيدة من عائد ميناء جمارك جدة هم إخوان الشريف وعبيد العيني وعساكر جدة وناقل الأخبار السَّارة وعسكر السرايا ومطوفة مكة والمدينة والقبان لمزيد من التفاصيل (انظر ملحق رقم 4) (الأرشيف العثماني C.ML.599/24725-1، من غرة شهر ذي القعدة الحرام إلى غاية شهر ذي الحجة الحرام 1201هـ).

هـ- المستحقات المالية من عائد جمارك جدة لعام 1211هـ/1797م:

تبين للسلطة العثمانية من خلال التدقيق في دفتر المستحقات المالية لموظفي عام 1211هـ/1797م، والمقرر صرفها من عائد جمارك ميناء جدة أن المبالغ المالية المسجلة دونت بالقرش الحجازي، وليس بالقرش الصاغ، وهذا مخالف للشرع والقانون (انظر ملحق رقم 5) (الأرشيف العثماني C.ML.67/3052، 1211/2/23هـ).

فمن تلك المستحقات المالية المبلغ الذي تم تخصيصه من عائد ميناء جمارك جدة لمكة المكرمة والمدينة المنورة لمدة سنة كاملة، كما تم تخصيص مبلغ من المال لمكة المكرمة يغطي تكاليف شراء الزيت والشمع والعسل والقناديل وأجور العمال لمدة 12 شهراً، وكذلك تم تخصيص مبلغ كرواتب لمدة 12 شهراً للعاملين في ميناء جدة والعسكر، وخصص مبلغ لعين عبيد العرفان لمدة 12 شهراً، وخصص مبلغ تم صرفه لصاحب الأخبار السَّارة، وخصص مبلغ يصرف للاحتفال بمولد النبي محمد عليه أفضل الصلاة والسلام في مكة المكرمة، وخصص مبلغ لغسل الحرم الشريف، وخصص مبلغ للسيد علوي كان يعطى مرة واحدة في السنة (انظر ملحق رقم 5) (الأرشيف العثماني C.ML.67/3052، 1211/2/23هـ) .

وقد ورد ذكر هذه المخصصات بالقروش الحجازية وهي عملة رديئة ومزيفة مقارنة بالقروش الصاغ، وعلى هذا الأساس صدر قرار منع التعامل بالقروش الحجازية (انظر ملحق رقم 5) (الأرشيف العثماني C.ML.67/3052، 1211/2/23هـ).

ومن الملاحظ أن تسليم المخصصات تكون في العادة كل 6 أشهر من بداية شهر محرم إلى نهاية شهر جمادى الآخرة، وكذلك من بداية شهر رجب إلى نهاية شهر ذي الحجة، إلا أنه في عام 1211هـ/1797م تم صرف المخصصات لمدة سنة كاملة (12 شهراً)، وهذا قد يعود إلى حاجة الأشراف إلى المال، ويعود إلى توتر الأوضاع السياسية في الحجاز، فالباب العالي عرَّج على المخالفة القانونية في استخدام القرش الحجازي في أثناء تدوين المخصصات المالية للفئات الاجتماعية بالحجاز، ومن المفترض التعامل بالقرش الصاغ. ومن الملاحظ كذلك أن مسألة التدوين الدقيقة في الوثائق العثمانية لعائد جمارك ميناء جدة جاء في وقت متأخر، وهذا يدل على أن النفوذ العثماني على الحجاز بدأ يأخذ منحى آخر مع مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي، وهذا يوافق فترة ازدياد النفوذ المحلي على السلطة العثمانية مما دفعها إلى زيادة سلطتها السياسية والاقتصادية على الحجاز.

رابعاً: المستفيدون من عائد جمارك ميناء جدة:

كان عائد جمارك ميناء جدة يقسم مناصفة بين شريف مكة ونائب جدة، مما أدى إلى وقوع كثير من المشاحنات بينهما؛ بسبب ثنائية الحكم (ابن اياس، 1404هـ/1984م) (ششه، 1406هـ/ 1986م). فيصرف من ذلك العائد للمقيمين في الحرمين الشريفين من الأئمة والخطباء والمنشدين بدل معيشة، وكذلك الحال مع قضاة الحرمين الشريفين فيصرف لهم مبلغ من المال.

أ- نائب جدة:

قَدَّمَ أمير جدة إسحاق كتخدا مذكرة للسلطان مراد الثالث (981-1003هـ/1574-1595م) في أثناء زيارته للأستانة أوضح فيها مخصصات رجاله الحاصلين على وظائف بموجب الفرمان الشريف والخاص ببندر جدة (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 62 صفحة 88، 6 ذي الحجة 995هـ/ 6 نوفمبر 1587م).

ب- الأشراف:

أصدر السلطان العثماني أمره في 6 ذي الحجة عام 995هـ/6 نوفمبر 1587م بإعطاء رجال الشريف مخصصاتهم من دخل ميناء جدة بموجب البراءات ما داموا على رأس العمل (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 62 صفحة 88، 6 ذي الحجة 995هـ/ 6 نوفمبر 1587م). فكان يصرف للأشراف نصف حاصلات جمارك ميناء جدة، وفي رسالة أرسلها شريف مكة المكرمة للسلطان عبدالحميد الأول(1187-1203هـ/1774-1789م) في 4 صفر 1194هـ/9 فبراير 1780م أشار فيها إلى عدد أفراد أقاربه وذويه من أبناء الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة المكرمة والمدينة المنورة الذي يبلغ عددهم نحو 3000 نسمة. ثم ذكر في تلك الرسالة أنه يتحمل مصاريف ونفقات القبائل العربية القاطنة بالحجاز؛ والقائمين على حماية قوافل الحج والقوافل التجارية من الاعتداء عليها ويتراوح عددهم ما بين 20000 و30000 نسمة (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 60 صفحة 208، حكم إلى أمين جدة، 4 صفر 1194هـ/ 9 فبراير 1780م).

مما تقدم يتضح لنا أن حِصة الأشراف من عائد جمارك ميناء جدة تقدر بما يقرب من 50% تصرف على أفراد الأسرة والبالغ عددهم عام 1194هـ/9 فبراير 1780م 3000 فرد، وعلى القبائل القاطنة في الحجاز ويتراوح عددهم من نفس العام ما بين 2000 و 3000 شخص من أجل حماية قوافل الحج والقوافل التجارية. وهذا يعني أن الأشراف تولوا مهمة إحلال الأمن بمنطقة الحجاز.

ج- قضاة مكة المكرمة:

قدَّم كل من قاضي مكة المكرمة إسماعيل والقاضي الذي جاء بعده الشيخ محمد زيدت معروضاً للسلطان مصطفى الثاني(1106-1114هـ/1695-1703م) ذكرا فيه مسألة تقدير النفقات وتعيين الجهات المكلفة بتنفيذ أحكام الشريعة الصادرة من القضاء، وأن السلطان سليم الأول(917-926هـ/1512-1520م) كان قد قدر وخصص نفقات ومؤن قضاة مكة المكرمة من عائد جمارك ميناء جدة بخمسة آلاف سكة. لكن متصرفي لواء جدة منذ سنوات وهم يحتسبون كل أربعين بارة بذهب واحد. بناء على ما سبق أصدر السلطان العثماني قراراً في أواخر ذي الحجة 1109هـ/ يوليو 1698م إلى والي مصر الوزير حسين باشا بالنظر في الدفتر المحفوظ بخزينة مصر للتأكد من مستحقات قضاة مكة المكرمة من عائد جمارك ميناء جدة لتأمين نفقاتهم ومؤنهم والعمل على أدائها وتسليمها بالتمام والكمال للمشار إليهما أو أخلافهما. كما أصدر السلطان العثماني قراراً آخر بعدم خفض قيمة العملة أو مخالفة ما هو مذكور في دفتر الخزينة بمصر (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 110 صفحة 233، أواخر ذي الحجة 1109هـ/ يوليو 1698م).

وخلاصة ما تقدم، فإن قيمة مخصصات قضاة مكة المكرمة من عائد جمارك جدة تقدر بـ 5000 سكة حسنة أو ما يعادلها من العملات الأخرى. ومن الملاحظ أن متصرفي لواء جدة يلجؤون إلى خفض قيمة مخصصات القضاة مما يؤدي إلى خفض مستوى معيشتهم.

كما أصدر السلطان العثماني أحمد الثالث قراراً إلى شيخ الحرم المكي وأمير لواء جدة عوض في أوائل شهر محرم عام 1118هـ/ 18 أبريل 1706م بضرورة الرجوع إلى سجل الأحكام الموجودة لدى المحاسبة الرئيسية لتحديد رواتب قضاة مكة المكرمة من عائد جمارك جدة كما كانت في عهد السلطان سليم 5000 سكة حسنة سنوياً تعادل 11200 قرش سنوياً، وبذلك فعلى الأمير عوض تسليم القاضي عبدالله المعين حديثاً 5000 سكة

حسنة بالتمام، والحذر من أن يعاني القضاة من ضيق العيش (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 115 صفحة 117، أوائل محرم سنة 118هـ/1706م).

كما قام الشريف مسعود بن سعيد في العام (1147-1172هـ/ 1734-1759م) بإرسال معروض إلى السلطان العثماني يطلب فيه نقل وظيفة الشيخ محمد ابن الشيخ عمر إمام وخطيب الشافعية إلى ابنه الشيخ عمر واصفاً الشيخ بأنه ذو عيال وفقير ويحتاج إلى المال لسد احتياجات عائلته ليشتري الخبز لعياله (الأرشيف العثماني C.ML.75/3432-1، بدون تاريخ).

من الجدير بالذكر أن فقهاء الحرمين الشريفين يحرصون على تعليم أبنائهم العلوم الشرعية، ولذلك نلاحظ في الوثيقة الواردة أعلاه طلب شريف مكة بنقل وظيفة الفقيه المتوفي لابنه.

وفي فترة لاحقة أرسل شيخ الحرم المكي أبوبكر معروضاً إلى السلطان محمود الأول(1142-1167هـ/1730-1754م) في 26 شعبان 1144هـ/ 22 فبراير 1732م يخبره فيه بأن أحمد أفندي الأماسي القاطن بمكة المكرمة شرفها الله هو أديب وفقيه وقد وُصِفَ بالعلم والكمال وتدريس العلوم الدينية وهو ذو عيال ومحتاج إلى المال، ولا يملك مصدراً لكسب العيش فهو يستحق الرحمة والشفقة والصدقة والإحسان إليه مجدداً بعشرين قرشاً يومياً من عائد جمارك ميناء جدة. ونتيجة لهذا المعروض المرسل من شيخ الحرم المكي صُرِفَ لأحمد الأماسي مجدداً عشر بارات يومياً من جمارك ميناء جدة (الأرشيف العثماني C.MF.71/3508-1، 26 شعبان 1114هـ/ 22 فبراير 1732م).

يتضح لنا من خلال ما تقدم ذكره بأن مخصصات علماء الحرمين الشريفين ليس ثابتًا؛ فهو يختلف من فترة إلى أخرى وأن أولئك العلماء يحتاجون إلى تزكية ليصرف لهم معيشة من عائد جمارك ميناء جدة.

د– قضاة المدينة المنورة:

أرسل قاضي المدينة المنورة في أوائل شهر جمادى الآخرة عام 1118هـ/ 1706م السيد إبراهيم عشاقي معروضاً للسلطان العثماني أحمد الثالث ذكر فيه بأنه تم تعيينه لقضاء المدينة المنورة بصورة مؤقته في أوائل شهر محرم عام 1109هـ/ 1698م وبعد وفاة القاضي مصطفى باشرت القضاء بشكل دائم اعتباراً من غرة جمادى الآخرة عام 1118هـ/سبتمبر 1706م فاكتسبت شرف خدمة المدينة المنورة. فصدر على إثره قرار شريف إلى شيخ الحرم المكي وأمير مصر المتصرف بلواء جدة للنظر في دفتر المحاسبة وتسليم قضاة المدينة المنورة من عائد جمارك ميناء جدة 9000 قرش سنوياً تعادل 4000 سكة حسنة كما هو معمول به أيام السلطان سليم، وضرورة تسليمها في وقتها (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 115 صفحة 103، أواخر جمادى الأولى 1118هـ/سبتمبر 1706م).

يؤكد ما سبق أن قيمة مخصصات قضاة المدينة المنورة من عائد جمارك جدة تقدر بـ 4000 سكة حسنة وتعادل 9000 قرش سنوياً.

كما صدر قرار آخر في أوائل شهر جمادى الأولى سنة 1155هـ/ يوليو 1742م إلى متصرف جدة مع إيالة الحبشة ومشيخة الحرم المكي الوزير أحمد باشا بأن يؤدي ويسلم محمد زيدت أحد عشر ألفاً ومائتين وخمسين قرشاً نقداً لكونه سيعين على قضاء المدينة المنورة مع بداية شهر محرم عام 1156هـ/ مارس 1743م، وأن هذا المبلغ يمثل المخصص السنوي لجهة معيشة قضاة المدينة المنورة (الأرشيف العثماني -AE.SMHD.11.87/5913 1، أوائل جمادى الأولى سنة 1155هـ/ يوليو 1742م).

وخلاصة القول أن مخصصات قضاة المدينة المنورة عام 1155هـ/ 1742م يقدر بما يقرب من11250 قرش.

وفي إشارة أخرى إلى المخصصات فقد أرسل أبناء قاضي المدينة المنورة أحمد أفندي بكائي بعد وفاة أبيهم رسالة للسلطان العثماني بخصوص معيشة والدهم الذي لم يستلم معيشته بالكامل من قبل والي جدة، حيث تقدر بـ

4090 ذهباً من عائد جمارك ميناء جدة، وأعطي منها 1000 ذهب وبقي للورثة 3090 ذهباً؛ لذا أرسل السلطان العثماني قراراً في أوائل شهر شوال عام 1194هـ/ 3 أكتوبر 1780م، إلى الباشا الوزير والي جدة ينص على ضرورة إيصال باقي المبلغ المذكور إلى الورثة بدون تأخير أو تردد (الأرشيف العثماني AE.SABH.I.186/12382-1، أوائل شوال 1194هـ/أكتوبر 1780م).

من خلال ما تقدم يتضح لنا بأن معيشة قضاة المدينة المنورة تصرف لهم من عائد جمارك ميناء جدة والمسؤول عن صرفها والي جدة، لذلك نلاحظ أن الأمر السلطاني جاء لوالي جدة بضرورة صرف المبلغ المتبقي لورثة القاضي أحمد أفندي بكائي بشكل عاجل، كما يتضح لنا أن هناك تجاوزات في صرف المعيشة المستحقة للقاضي بدليل رفع أهالي المتوفي طلبًا للسلطان العثماني لدفع باقي المبلغ المستحق.

هـ- العاملين في خدمة الحرمين الشريفين:

قام الأئمة والخطباء والمنشدون المقيمون في الحرمين الشريفين بإرسال معروضٍ إلى السلطان محمد الثالث (1003-1011هـ/1595-1603م) أوضحوا فيه أنهم مازالوا متمسكين بالعمل في بيت الله الحرام وما يجاوره، وكذلك مازالوا ملتزمين بالعمل في خدمة الروضة المطهرة بالمسجد النبوي بالرغم من منع أمراء جدة صرف بدل المعيشة المستحقة لنا من عائد جمارك ميناء جدة، ونتيجة لذلك أصبحنا نتقاضى بدل معيشتنا بالآقجة العرفية على أساس ستة أشهر وهي في الحقيقة تعادل ثلاثة أشهر فالآقجة الرائجة بدل آقجتين عرفيتين وهذا فيه ظلم وإجحاف بحقنا. فجاء رد السلطان العثماني في أواخر رجب عام 1003هـ/ أبريل 1595م بإرسال قرار إلى شريف مكة المكرمة الشريف سعد وإلى قاضي مكة المكرمة بضرورة تأمين رواتب الموظفين المذكورين بمنحهم مخصصاتهم من عائد جمارك ميناء جدة على أن تقابل الآقجة الملحقة آقجة رائجة واحدة وعدم التسامح والتساهل مع أمراء جدة في مثل هذه الأمور والعمل بموجب قرار مجلس الوزراء (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 102 صفحة 121 ، أواخر رجب 1003هـ/1595م).

كما أرسل الحاج محمد شكري المجاور بالمدينة المنورة ومن خدم الروضة المطهرة لحضرة الرسول صلى الله عليه وسلم معروضاً يشكو فيه من ضيق العيش ويطالب بأن تكون له بدل معيشة من عائد جمارك ميناء جدة؛ ليكون مصدراً لمعيشته، فأصدر السلطان أحمد الثالث (1114-1142هـ/1703-1730م) أمره في أواسط شهر جمادى الآخرة عام 1118هـ/ 28 سبتمبر 1706م، بصرف مبلغ لمحمد شكري قدره 10 بارات يومياً من عائد الجمرك (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 115 صفحة 124، بدون تاريخ).

وقد أفادت وثيقة عثمانية مدونة في تاريخ 29 ربيع الآخر 1163هـ/ 1750م بأنه تم تخصيص مبلغ يقدر بخمسة قروش للمستخدمين في الحرم المكي الشريف من عائد جمارك ميناء جدة (صابان، 1426هـ/2005م).

و- إصلاح وترميم الحرم المكي:

قدَّم شريف مكة عبدالكريم بن محمد (1116-1117هـ/1704-1705م) خطاباً للسلطان العثماني أحمد الثالث (1114-1142هـ/1703-1730م) يطلب فيه مبلغاً من المال يقدر بـ 1000 قرش؛ من أجل إصلاح وتعمير باب الكعبة وستائرها، وقام بتقدير تكاليف تلك الإصلاحات كل من الشريف والسادة والأشراف والأمين الشيخ محمد من بني شيبة فاتح باب الكعبة المشرفة. وبناء على ذلك أصدر السلطان العثماني قراراً في أوائل جمادى الأولى عام 1119هـ/ 3 أغسطس 1707م إلى المتصرف بمشيخة الحرم المكي ولواء جدة عوض بضرورة إصلاح وتعمير ما بَليَ بتداول الأيام من المسجد الحرام مما يفيض من عائد جمارك ميناء جدة وصرف المبلغ المطلوب 1000 قرش؛ لإصلاح باب الكعبة وستائرها في أقصر وقت تحت إشراف الشريف عبدالكريم وبمعرفة قاضي مكة المكرمة وبني شيبة (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 115 صفحة 357، أوائل جمادى الأولى 1119هـ/أغسطس 1707م).

من خلال ما تقدم يتضح لنا أن كل ما يتعلق من أموال تصرف على الحرمين الشريفين من ترميم وإصلاح ونظافة تكون من عائد جمارك جدة؛ مما يعزز الأهمية الاقتصادية لهذا الميناء ودوره في تغطية الحاجات الأساسية.

ز- تجاوزات صرف المستحقات المالية:

أبلغ قاضي مكة المكرمة صاحب رتبة قاضي عسكر الأناضول تجاوزات من قبل المسؤولين بشأن صرف مرتبات قضاة مكة المكرمة، الذين أصبحوا يتقاضون أربعين بارة بدل ذهب واحد، وهذا لا يعادل ما فرضه السلطان سليم بأن تكون حصة قضاة مكة المكرمة من عائد جمارك ميناء جدة 5000 سكة حسنة سنوياً، مما أدى إلى انخفاض مستوى معيشة القضاة. لذا أصدر السلطان العثماني مصطفى الثاني (1106-1114هـ/1695-1703م) قراراً في أوائل ربيع الثاني من عام 1111هـ/28 سبتمبر 1699م إلى المتصرف بلواء جدة وشيخ الحرم المكي سليمان باشا بعدم عرض أربعين بارة مقابل ذهب واحد؛ لكونه مخالفاً للقانون القديم الذي وضعه السلطان سليم، وكذلك لما فيه من ظلم وإجحاف في حق القضاة ومخالفة للشرع الشريف ولأمر مجلس الوزراء (الأرشيف العثماني دفتر المهمة رقم 111 صفحة 130، أوائل ربيع الآخر 1111هـ/28 سبتمبر 1699م).

نستخلص مما سبق ذكره الحيلة التي لجأ إليها المتصرف بلواء مدينة جدة من أجل كسب المال من خلال خفض رواتب القضاة بأقل من الرواتب المحددة والمتعارف عليها.

وكذلك صدر قرار في أوائل شهر ذي الحجة عام 1129هـ/8 نوفمبر 1717م من قبل السلطان أحمد الثالث إلى أمير مكة المكرمة الشريف مساعد وإلى متصرف لواء جدة الذي تم ضمه إلى إيالة الحبشة ومشيخة الحرم المكي الوزير سعد الدين باشا بخصوص الوظائف والمخصصات التي تصرف لأهالي الحرمين الشريفين من عائد جمارك ميناء جدة. فقد حدث خلاف بخصوص صرف الرواتب بين الولاة حين يصادف وقت تسليم الرواتب عزل والي وتولية والي جديد، فيقوم الوالي المعزول بتعريض الوالي المعين حديثاً للحرج والظلم، لاسيّما إن صادف

وقت عزله تراجع دخل ميناء جدة، وإنهاءً لهذا الخلاف ومراعاة لأهالي الحرمين الشريفين المحتاجين والذين يتم تسليم رواتبهم نقداً من قبل ولاة جدة رأفة بحالهم صدر قرار من الأمر الشريف ليصبح دستوراً يعمل به معنوناً بالخط الشريف بتاريخ 1162هـ/1749م أنه إذا حدث أن عُزِلَ أحد الولاة وصادف سنة عزله التداخل يقوم الوالي المعزول بتعيين وكيل له ليقوم بإخراج وتنظيم دفتر واحد أو اثنين من الوظائف والرواتب، واحتسابها على جمارك السفن القادمة في السنة الجديدة فيأخذ من رسومها، وعلى الوزير سعد الدين باشا تطبيق هذا النظام في أداء وتسليم مالم يستوفه سلفه لوكيله الذي حصله من عائد الجمارك وتجنب الظلم (الأرشيف العثماني C.EV.518/26163-1، أوائل ذي الحجة 1129هـ/ 8 نوفمبر 1717م).

من خلال ما تقدم تم التوصل إلى حرص الدولة العثمانية على ضبط الأمور المالية المتعلقة بجمارك ميناء جدة من حيث تسليم القائمين على الحرمين الشريفين حقوقهم المالية في وقتها المعلوم وتعويض الوكيل الذي سلم لهم الرواتب وقت تراجع دخل الميناء وفي الوقت الذي حدث فيه تغيير في تعيين الولاة من قبل السلطة العثمانية.

وفي حالة أخرى، أرسل يحيى بركات بالنيابة عن أخي الشيخ عبدالرحمن بن عباس المنوفي معروضاً إلى مقام الدولة العلية يشرح فيها الظروف العصيبة التي تعيشها الأسرة بعد وفاة أخيهم ويرجون الدولة أن تحول وظيفة أخيهم المتوفى إليهم لكونهم محتاجين لعائد الوظيفة المخصص من جمارك ميناء جدة والذي يقدر بخمسين أقجة. وبعد التدقيق من قبل العاملين في الدولة العلية اتضح لهم أن اسم الشيخ عبدالرحمن بن عباس المنوفي غير موجود في سجل محاسبة الحرمين الشريفين من عائد محصول جمارك ميناء جدة وكان التدقيق في 25 صفر 1131هـ/ 16 يناير 1719م، وكذلك لم يعثر على اسمه في محاسبة الأناضول في 29 صفر 1131هـ/ 20 يناير 1719م، وأيضاً لم يعثر على اسمه في مقاطعة الحرمين الشريفين في 27 صفر 1131هـ/ 18 يناير 1719م. وبناءً على ذلك وجهت الدولة العلية إلى والي جدة بقرار تعيينه من قبل والي جدة حيث كان اسمه قد سجل بسجلات جدة (الأرشيف العثماني AE.SAMD.3.184/17887-1، 1131/2/27هـ 18/ يناير 1719م).

يمكن تحليل أسباب عدم وجود اسم الشيخ في السجلات العثمانية بالمركز العثماني؛ لأن منطقة الحجاز تتبع اسمياً الدولة العثمانية وقد يكون للشريف صلاحيات من بينها تعيين الموظفين.

أرسل السلطان العثماني قراراً إلى الباشا الوزير المتصرف بلواء جدة مع انضمام إيالة الحبشة ومشيخة الحرم المكي بعد الاطلاع على رسالة الشيخ سالم بن عبدالله البصري من علماء مكة المكرمة وكانت فحوى الرسالة أنه كان يستلم راتباً شهرياً يقدر بـ 50 قرشاً من عائد ميناء جدة معيشة لعتقائه، لكن متصرف جدة خليل باشا أخرج أسماء العتقاء المذكورين من الدفتر في سنة 1125هـ/1713م ومزق سنداتهم. وبعد الاطلاع على أحوالهم سنة 1131هـ/1718م أعاد تسجيلهم في الدفتر على نحو ما كان، وأصبحوا يأخذون معيشتهم. وفي سنة 1135هـ/1722م وبتحريض من أصحاب الأغراض الشخصية أخرج والي جدة علي باشا أسماء هؤلاء العتقاء مرة أخرى. وبعد أخذٍ وردٍّ عرف أنهم مظلومون، وكان بصدد إعادة أسمائهم لكنه توفي فبقي هؤلاء محرومين من معيشتهم (الأرشيف العثماني C.ML.205/8466، أوائل رجب 1136هـ/28 مارس 1724م).

وكذلك قام متصرف جدة خليل باشا عام 1125هـ/1713م بإزالة اسم الشيخ سالم المتين من قائمة الذين يحصلون على مبلغ مالي من عائد جمارك ميناء جدة وكانت حصته تقدر بـ 60 قرشاً، ورحمةً بحاله صدرت براءته في صفر 1129هـ/1717م لكن أزيل اسمه مرة أخرى عام 1135هـ/1722م. كما كان الشيخ سالم يصرف له راتب شهري يقدر بـ 30 قرشاً شهرياً من عائد ميناء جدة، فأزال خليل باشا اسمه ومزق سنداته، ثم أعاد راتبه رأفةً بحاله بموجب أمر عال سنة 1128هـ/1716م، لكن علي باشا أزال اسمه مرة أخرى (الأرشيف العثماني C.ML.205/8466، حكم إلى الباشا الوزير المتصرف بلواء جدة مع انضمام إيالة الحبش ومشيخة الحرم المكي، أوائل رجب 1136هـ/ 28 مارس 1724م).

وأيضاً كان علي المنزلاوي يستلم معيشة شهرية تقدر بـ 30 قرشاً شهرياً من عائد بندر جدة، لكن خليل باشا أزال اسمه من الدفتر في سنة 1125هـ/1713م وأخذ سنداته، وفي سنة 1131هـ/1718م أعاد السيد

إبراهيم باشا اسمه إلى الدفتر إلا أن علي باشا أزال اسمه في 1135هـ/1722م من الدفتر وحرمه من راتبه (الأرشيف العثماني C.ML.205/8466، حكم إلى الباشا الوزير المتصرف بلواء جدة مع انضمام إيالة الحبش ومشيخة الحرم المكي، أوائل رجب 1136هـ/28 مارس 1724م).

إضافة إلى ما سبق قام خليل باشا بإزالة اسم الشيخ عبدالله بن سالم في عام 1124هـ/1712م الذي يصرف له معيشة تقدر بـ 200 آقجة من عائد بندر جدة، وفي جمادى الأولى من سنة 1131هـ/ 1718م صدر الأمر العالي بإبقاء راتبه، وفي سنة 1132هـ/1720م تنازل الشيخ عبدالله بن سالم بمرتبه للمدعو حسن الإمام في المقام الإبراهيمي، لكن علي باشا أزال اسمه سنة 1135هـ/1722م، وكان الشيخ سالم يستلم معيشة يومية إضافة إلى المرتب الذي سبق ذكره تقدر بـ 100 آقجة من عائد بندر جدة فأزال خليل باشا اسمه سنة 1125هـ/1713م، ورأفةً بحاله صدر أمر شريف بإبقاء المرتب في أواخر شهر ربيع الآخر سنة 1135هـ/4 فبراير 1723م. وبعد التحري عن مدى استحقاق الشيخ فيما يصرف له من مرتبات اتضح أنه من بين الأشخاص المستحقين لها ومن الجديرين بالرأفة بحالهم فأبقيت له معيشته عام 1135هـ/1722م وتم إعادة تسجيل اسمه في دفاتر جدة ومكة المكرمة وعدم التعرض له بسوء (الأرشيف العثماني C.ML.205/8466، حكم إلى الباشا الوزير المتصرف بلواء جدة مع انضمام إيالة الحبش ومشيخة الحرم المكي، أوائل رجب 1136هـ/ 28 مارس 1724م).

ومع وجود رسالة بخط شريف تنص على إعطاء الشيخ سالم معيشته من عائد بندر جدة كل شهر إلا أنه منع منها كما منع عتقاؤه من معيشتهم، وبناءً على ما تقدم أرسل معروضًا يوضح طبيعة حالة الشيخ وضرورة الإبقاء على مرتبه. كما أرسل كبير كتاب جمارك جدة إبراهيم زيد رسالة في عام 1136هـ/1724م، أوضح فيها ضرورة إبقاء معيشة الشيخ المذكور وأرسل بهذا الخصوص أربعة أوامر شريفة (الأرشيف العثماني C.ML.205/8466، حكم إلى الباشا الوزير المتصرف بلواء جدة مع انضمام إيالة الحبش ومشيخة الحرم المكي، أوائل رجب 1136هـ/ 28 مارس 1724م).

لاحظت الدولة العلية تزايد الأسماء في الوظائف الأمر الذي أدى إلى حرمان آخرين من مخصصاتهم المعيشية، وذلك يعود إلى عدم تطبيق شرفاء مكة المكرمة وولاة جدة لمبدأ التساوي في اقتسام واردات ميناء جدة وفقاً للقانون القديم؛ لذلك أكد السلطان سليم الثالث (1203-1221هـ/1789-1807م) على الشريف سرور بن مساعد على اقتسام رسوم بندر جدة طبقاً للمألوف بالتساوي ووفقاً للشروط القديمة. فعلى الوزير يوسف باشا الاتفاق مع الشريف المشار إليه لأداء أمر الوظائف لسكان الحرمين الشريفين ليكونوا في مأمن من الفقر والعوز (الأرشيف العثماني C.ML.16/726-1، أمر تعيين السيد محمود المذكور شهبندراً على نحو طلب المشار إليه، 20 ذي الحجة 1206هـ/8 أغسطس 1792م).

بناءً على ما تقدم يمكن القول بأن إدارة الدولة العثمانية لمنطقة الحجاز تعتمد على نظام اللامركزية في الحكم بدليل أن أمناء جدة المعينين من قبل الدولة العثمانية تكفَّلوا بتسليم مخصصات عائد جمارك ميناء جدة على الأشراف والقضاة ومصاريف الحرمين الشريفين وبعض العلماء والفقراء والمحتاجين كلٌ حسب نصيبه المنصوص عليه منذ عهد السلطان سليم الأول.

الخاتمة

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن ميناء جدة ذو أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛ لما حظي به من موقع إستراتيجي مهم يتوسط الساحل الشرقي للبحر الأحمر ومحاط بقوى إقليمية ودولية في المنطقة ما بين مصر واليمن كقوى إقليمية في المنطقة تابعة للدولة العثمانية وتنافس سياسي فيما بينهم، وكذلك ما بين الدولة العثمانية وبريطانيا كقوى عالمية متنافسة.

أثبتت الدراسة أن عائدات ميناء جدة المالية أحد أهم مصادر الدخل لمنطقة الحجاز وعليه ترتكز قوة الأشراف السياسية، وكانت حِصة الأشراف من عائد جمارك ميناء جدة تقدر بـ 50% من المجموع الكلي للعائد جزءاً منها تصرف على الأشراف والمتبقي من ذلك العائد تصرف كنفقات للقبائل العربية القاطنة بالحجاز القائمة

على حماية قوافل الحج والقوافل التجارية. وكذلك تم تخصيص مبالغ من العوائد لتغطية الحاجات الأساسية للحرمين الشريفين وما يتعلق بهما من كسوة الكعبة وترميم وإصلاح كل ما هو بالٍ. أما نائب جدة فكانت حِصته من عائد جمارك ميناء جدة تقدر بـ 50% تصرف على العساكر والوزراء والقضاة وغيرهم.

ومن الناحية الاجتماعية أثبتت الدراسة أن الفئات الاجتماعية المستفيدة من عائد ميناء جمارك جدة هم القضاة والأئمة والخطباء والمنشدون المقيمون في الحرمين الشريفين فخصص لهم معيشة من عائد جمارك ميناء جدة. فأما مخصصات قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة من عائد جمارك ميناء جدة بناء على تشريع السلطان سليم الأول فتقدر بـ 5000 سكة حسنة و4000 سكة حسنة أو ما يعادلها من العملات الأخرى على التوالي.

وفيما يتعلق بفقهاء الحرمين الشريفين فقد دلت البيانات الواردة في الوثائق أن أشراف الحجاز ينقلون وظيفة الفقيه المتوفى إلى أحد أفراد أسرته المقربين بعد إشعار السلطان العثماني بذلك. وكان يحتاج أولئك الفقهاء إلى تزكية من أجل صرف لهم معيشة من عائد جمارك ميناء جدة، وفيما يتعلق بمخصصاتهم المالية فإنها لم تكن ثابتة.

وتوصلت الدراسة إلى حالات نتج عنها سوء استخدام السلطة من قبل بعض ولاة جدة ففي أواخر شهر ذي الحجة 1109هـ/ 6 يوليو 1698م استغل بعض الولاة صلاحياتهم عن طريق خفض قيمة مخصصات القضاة المالية مما أدى إلى الظلم والإجحاف بحق القضاة في مخصصاتهم. فعلى سبيل المثال في أوائل شهر شوال عام 1194هـ/ 3 أكتوبر 1780م لم يصرف والي جدة المبلغ المتبقي لصالح القاضي المتوفى أحمد أفندي بكائي، وبمطالبة ورثته بباقي مستحقات والدهم صدر قرار من السلطان العثماني إلى والي جدة لدفع باقي المبلغ المستحق. وفي عام 1111هـ/28 سبتمبر 1699م كمثال آخر لجأ المتصرف بلواء جدة إلى خفض رواتب القضاة من أجل الاستحواذ على جزء من استحقاقهم.

وأكدت الدراسة استمرار بعض حالات سوء استخدام السلطة في القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي من قبل متصرف إيالة جدة بفرضه رسوماً جمركية مستحدثة على السفن الراسية على ميناء جدة في عام 1117هـ/1705م. كما خالف عساكر مصر المكلفون بحماية الحرمين الشريفين عام 1125هـ/1713م القانون بحصولهم على جزء من عائد جمارك ميناء جدة. ومن بين الأدلة على ذلك رفع متصرفي جدة الرسوم الجمركية على التجار عام 1134هـ/1722م، مما أدى إلى انقطاع السفن التجارية عن الرسو في الميناء فانخفضت إيرادات الجمارك وحصل ضيق في العيش.

وكذلك دلت الوثائق المدروسة على حرص الباب العالي على ضبط الأمور المالية المتعلقة بعائد جمارك ميناء جدة من حيث تسليم أهالي الحرمين الشريفين حقوقهم المالية في وقتها المحدد وتعويض وكلائهم وقت تراجع دخل الميناء ووقت حدوث تغيير في تعيين الولاة من قبل السلطة العثمانية.

كما توصلت الدراسة أيضاً إلى ظهور توتر في العلاقة القائمة بين التجار اليمنيين وأمناء جدة في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي؛ بسبب سوء معاملة أمناء مدينة جدة لهم ورفع قيمة الضريبة عليهم في عام 983هـ/1575م، فتجنب تجار اليمن والهند الرسو بميناء جدة؛ مما أدى إلى تراجع عائد الميناء عام 983هـ/ 1575م. وكذلك توصلت الدراسة إلى حدوث تنافس سياسي واقتصادي بين أمناء جدة وأمير أمراء اليمن عام 992هـ/1584م فكل منهما يرغب في زيادة نفوذه على حساب الآخر من خلال رفع قيمة الضرائب على السفن التجارية والاستفادة من العائد بزيادة نفوذه السياسي.

ومما أثبتته الدراسة أن متصرف إيالة جدة مع لواء إيالة الحبش سليمان باشا عام 1113هـ/1701م كانوا يؤخرون تسليم المخصصات للفئات الاجتماعية المعنية بالحجاز، إضافة إلى لجوئهم إلى إنقاص قيمة المخصصات عن طريق حساب أربعين بارة بذهب.

وبينت الدراسة طبيعة الخلاف الذي وقع بين والي جدة عمر باشا والشريف سرور بن مساعد عام 1187هـ/1773م، لرغبة الأخير في رفع قيمة الضرائب على السفن الراسية بميناء جدة وقيامه بمصادرة أموال التجار القادمين إلى جدة فانقطعت التجارة عنه. وأثبتت الدراسة الاختلال الأمني الذي حصل في عاميّ (1170 -1171هـ/ 1757-1758م)؛ نتيجة انتحال ألف شخص من مصر شخصية تُجَّار من جدة فاستولوا على البضائع الراسية في ميناء السويس من البن والبهارات والأقمشة وغيرها.

كما توصلت الدراسة إلى أن سياسة الدولة العثمانية الخارجية في مطلع القرن الثالث عشر الهجري/ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي كانت قائمة على حماية البحر الأحمر من المطامع الأجنبية وبالتالي حماية الأماكن المقدسة؛ لاسيما أنها تمثل حقبة تنامي القوة البحرية البريطانية في المنطقة.

وتبين من خلال المعلومات الواردة في الوثائق العثمانية الضرر الذي لحق بعائد جمارك ميناء جدة عام 1206هـ/1792م بعد إلغاء نظام تعيين تاجرين يرشحهما والي جدة وشريف مكة؛ لتقدير قيمة الأمتعة والبضائع الواردة للميناء فحدث تجاوزات من قبل بعض التجار من أصحاب النفوذ، فأصبحوا يتدخلون في تحديد قيمة الوارد من البضائع بما يحقق مصالحهم الشخصية؛ وهذا الأمر دفع بوالي جدة إلى رفع تقرير وضح فيه ما آلت إليه الأمور بعد إلغاء ما جرت عليه العادة من تعيين تاجرين، فأقر السلطان العثماني ما طلبة والي جدة.

ومن بين ما تم التوصل إليه من خلال المعلومات الواردة في الدفاتر العثمانية دور تجار الحجاز في سد العجز المالي في حال تدني عائد جمارك ميناء جدة عن طريق إقراض المال كما حصل للوزير علي باشا يكن. كما أثبتت الدراسة وجوه الإنفاق المتعددة من عائد جمارك ميناء جدة يأتي على رأسها مخصصات الأشراف وقضاة الحرمين الشريفين ومصروفات الحرم المكي الشريف، ومخصصات لأهالي المتوفين من الوزراء والقضاة وعساكر

جدة، وجزء من العائد صرف على سداد الديون. كما أوضحت الدراسة أن هناك زيادة طلب على القهوة من قبل سكان المنطقة مما أدى إلى ارتفاع إيراداتها.

الملاحق

ملحق رقم 1 يوضح واردات جمارك ميناء جدة في فترة الوزير علي باشا يكن خلال ستة أشهر (الأرشيف العثماني C.ML.728/29759-1، صورة دفتر مصروفات جمارك جدة والنواحي في عهد علي باشا يكن، من شهر محرم لغاية شهر جمادى الآخرة 1198هـ):

واردات جمارك ميناء جدة عام 1198هـ							
واردات جمارك ميناء جدة بالقرش لفترة ستة أشهر						**واردات القهوة من غرة محرم إلى نهاية جمادى الآخرة**	**ما اقترضه المتوفى المشار إليه من أحد التجار**
محرم	صفر	ربيع أول	ربيع آخر	جمادى الأولى	جمادى الآخرة	23051	16000
8852	17169	8244	8306	4088	27613		
المجموع الكلي	113323 قرشاً						

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (2735– 4652) **الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (1110– 2128)**

واردات جمارك ميناء جدة عام 1198هـ							
واردات جمارك ميناء جدة بالقرش لفترة ستة أشهر						واردات القهوة من غرة محرم إلى نهاية جمادى الآخرة	ما اقترضه المتوفى المشار إليه من أحد التجار
محرم	صفر	ربيع أول	ربيع آخر	جمادى الأولى	جمادى الآخرة	23051	16000
8852	17169	8244	8306	4088	27613		
المجموع الكلي	113323 قرشاً						

ملحق رقم 2 يوضح واردات جمارك ميناء جدة في فترة الوزير علي باشا يكن خلال خمسة أشهر (الأرشيف العثماني C.ML.728/29759-2، صورة دفتر واردات جمارك جدة ومقاطعات وعلائف قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة، ذي الحجة 1198هـ):

واردات جمارك ميناء جدة عام 1198هـ						
واردات جمارك ميناء جدة بالقرش لفترة خمسة أشهر						**واردات المقاطعات بالقرش**		**قيمة الأشياء المباعة للمتوفى علي باشا يكن**
رجب	شعبان	رمضان	شوال	ذو القعدة	بندر السواكن	بندر مصوع	13887
59391	25086	5321	520	12605	9000	2500	
المجموع	ورد في الدفتر: 142315 قرشاً بعد إجراء عملية الجمع: 128310 قروش						

ملحق رقم 3 يوضح مصروفات جمارك ميناء جدة في فترة الوزير علي باشا يكن (الأرشيف العثماني C.ML.728/29759-1، صورة دفتر مصروفات جمارك جدة والنواحي في عهد علي باشا يكن، من شهر محرم لغاية شهر جمادى الآخرة 1198هـ/1784م)؛ (الأرشيف العثماني C.ML.728/29759-2، صورة دفتر واردات جمارك جدة ومقاطعات وعلائف قضاة مكة المكرمة والمدينة المنورة، ذي الحجة 1198هـ):

مصروفات جمارك ميناء جدة بالقرش من غرة محرم سنة 1198 إلى نهاية رجب		سداد ديون المذكور بالقرش		المصروفات وأداء الديون بالقرش		مخصص المتوفى المشار إليه ومخصص أهالي الحرمين الشريفين لمدة ستة أشهر	
محرم	8033	بموجب قطعتي تحويل للحاج أحمد آغا	29305	قاضي مكة المكرمة	12360	مكة المكرمة	44520
صفر	5770	بموجب قطعة تحويل إلى الذمي مانولاكي	7090	قاضي المدينة المنورة	16360	المدينة المنورة	43956
ربيع الأول	8668	الوظائف المعطاة على الحساب من وظائف مكة	13415	مكة المكرمة	23400	عساكر جدة	4814

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (2735- 4652) **الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (1110- 2128)**

ربيع الآخر	7578	مجموع سداد الديون	49810	المدينة المنورة	3200		
جمادى الأولى	9274	المجموع	110922	عسكر جدة	3814		
جمادى الآخرة	12519	الباقي من الإيراد	2401	السيد عبدالغني	1130		
رجب	3270			قبان بندر جدة من غرة ربيع الأول لغاية ذي الحجة	10018		
مصروفات الحرم الشريف	6000			مصاريف الحرم المكي الشريف قيمة زيت وشمع العسل وقنديل من رجب إلى ذي الحجة	6690		

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (2735– 4652) **الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (1110– 2128)**

مجموع المصروفات من شهر محرم إلى شهر رجب إضافة إلى مصروفات الحرم الشريف	61112			طلب تجار البندر من المرحوم المشار إليه عن دين	20000		
المجموع	110922			تجهيز وتكفين المرحوم المشار إليه	1514		
الباقي من الإيراد	2401			أتباع المرحوم المشار إليه	4231		
				معينات البندر من غرة رجب لغاية ذي القعدة	4352		
				مصاريف معروفة بالقانون القديم	988		

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (2735– 4652) **الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (1110– 2128)**

					مصاريف قائمقام بندر جدة من غرة رجب لغاية ذي الحجة	22809	
					المجموع	142208	
					الباقي من الديون	9493	

ملحق رقم 4 يوضح دخل جمارك ميناء جدة وجهات صرفه في فترة الوزير عزت محمد باشا (الأرشيف العثماني1-C.ML.599/24725، من غرة شهر ذي القعدة الحرام إلى غاية شهر ذي الحجة الحرام 1201هـ):

المحصولات						المصاريف	
دخل شهر ذي القعدة	القيمة بالبارة	خدم الأغوات عن شهر ذي القعدة	القيمة بالبارة	دخل شهر ذي الحجة	القيمة بالبارة	مصاريف بندر جدة من بداية شهر ذي القعدة إلى غاية شهر ذي الحجة	القيمة بالقرش
محصول الجمارك	32621	آغات الاحتساب	118	محصول الجمرك	8532	علوفة الشريف في مكة لستة أشهر من غرة رجب وحتى نهاية ذي الحجة	23909
محصول الجمارك الأربعة	2938	آغات الزالة	32	محصول الجهات الأربعة	1209	علوفة الشريف من القبان لستة أشهر من غرة رجب إلى نهاية ذي الحجة	1080
قيمة صنف القهوة	432	آغات القبان	51	قيمة صنف القهوة	2167	علوفة قاضي المدينة المنورة لستة أشهر	8180
قلمية أفندينا	511	آغات البايكة	6	قلمية حضرة أفندينا	228	علوفة قاضي مكة المشرفة لمدة ستة أشهر	6180
قلمية الكتخدا	511	الآغا السلحدار	12	قلمية حضرة الكتخدا	228	مصاريف القائمقام السابق إبراهيم	2000

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (2735– 4652) **الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (1110– 2128)**

قلمية كاتب الدعاوى	355	الجوخدار الداخلي	12	قلمية كاتب الديوان	113	بيد محمد آغا مباشر حوالة حضرة أفندينا	4062
قلمية كاتب الأغا	158	آغا التجار	19	قلمية كاتب الأغا	71	علوفة إخوان الشريف لستة أشهر من غرة رجب إلى نهاية ذي الحجة	2028
عوائد الآغا الخزندار	30	كبير العكامين	3	عوايد الآغا الخزندار	80	علوفة عبيد العيني لثلاثة أشهر	585
مقاطعة مدير الأمن	80	أغوات بيت المال	73	معتاد المعراجية الواصلة في ذي الحجة	1000	علوفة عسكر جدة لأربعة أشهر من غرة شعبان إلى نهاية ذي القعدة	2532
مقاطعة المحطة	000	بواب الجمرك	100			معتاد المبشرين	260
متحصل بيت المال	343	شاطر باشي	21			قيمة قنديل الحجة	40
		معتاد الكتخدا بك في الاحتساب	3			مصروف العسكر المخلفين بالسرايا في شهر ذي الحجة	415
						تسليم من مطوفة مكة والمدينة وعلوفة القبان	4652
المجموع	37801	المجموع	450	المجموع	13628	المجموع	55883

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 –2735) **الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 –1110)**

ملحق رقم 5 يوضح دفتر المستحقات المالية لموظفي عام 1211هـ (الأرشيف العثماني C.ML.67/3052، 1211/2/23هـ):

الجهات المستحقة	المدة	القيمة بالقرش الحجازي	سادة	القيمة بالقرش الصاغ
مكة المكرمة	12 شهراً	123120		98496
المدينة المنورة	12 شهراً	91248	16	32998
ما يعطى لمكة المكرمة شهرياً من زيت وشمع عسل وقناديل وأجور نقلها	12 شهراً	12000		9600
مرتبات العاملين ببندر جدة ومعينات العسكر	12 شهراً	12033	16	9626
عين عبيد العرفان	12 شهراً	2340		1832
ما يعطى على العادة لكبير المبشرين		260	32	208
ما يعطى في الأعياد للخطباء والتكايا وعساكر جدة		600		480

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (2735– 4652) **الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (1110– 2128)**

ما يعطى في مكة المكرمة بمناسبة مولد النبي عليه السلام		1400		1120
ما يعطى لغسل الحرم الشريف بمكة المكرمة		630		504
ما يعطى للسيد علوي	مرة واحدة في السنة	400		320
المجموع		244031	32	155184 بالآلة الحاسبة (195224) في الوثيقة

ملحق رقم 6 يوضح صورة لميناء جدة (الأرشيف العثماني PLK.p_00046_1، بدون تاريخ):

الرقم الدولي الموحد للنسخة الإلكترونية (4652 –2735) **الرقم الدولي الموحد للنسخة المطبوعة (2128 –1110)**

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

- ابن إسحاق، محمد بن إسحاق ابن العباس الفاكهي المكي، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثة، دراسة وتحقيق عبدالملك بن عبدالله بن دهيش، لبنان، دار خضر،1414هـ/1994م.
- Ibn Ishaq, Muhammad ibn Ishaq ibn al-Abbas al-Fakihi al-Makki, News of Mecca in Ancient and Modern Times, Study and Investigation by Abdul-Malik ibn Abdullah ibn Dahish, Lebanon, Dar Khader, 1414 AH/1994 AD.
- ابن اياس، محمد احمد، بدائع الزهور في وقائع الدهور،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1404هـ/1984م.
- Ibn Iyas, Muhammad Ahmad, The wonders of flowers in the events of the ages, Cairo, Egyptian General Book Authority, 1404 AH/1984 AD.
- البتنوني، محمد لبيب، الرحلة الحجازية لولي النعم الحاج عباس حلمي باشا الثاني خديو مصر،(مصر: مطبعة الجمالية)، 1329هـ.
- Al-Batanuni, Muhammad Labib, The Hijazi Journey of the Benefactor Hajj Abbas Hilmi Pasha II, Khedive of Egypt, (Egypt: Al-Gamaliya Press), 1329 AH.
- ابن بطوطه، محمد بن عبدالله، حققه محمد عبدالمنعم العريان، رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، بيروت: دار إحياء العلوم،1407هـ/1987م.
- Ibn Battuta, Muhammad ibn Abdullah, edited by Muhammad Abd al-Munim al Aryan, The Journey of Ibn Battuta: A Masterpiece for the Observers of the Wonders of Cities and the Marvels of Travel, Beirut: Dar Revival of science, 1407 AH/1987 AD.
- ابن جبير، محمد بن أحمد، رحلة ابن جبير، بيروت: دار ومكتبة الهلال، د.ت.
- Ibn Jubayr, Muhammad ibn Ahmad, The Journey of Ibn Jubayr, Beirut: Al-Hilal House and Library, n.d.
- دحلان، أحمد بن زيني، تاريخ أشراف الحجاز 1840-1883 خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام، تحقيق محمد أمين توفيق، بيروت، دار الساقي، 1993م.
- Dahlan, Ahmad bin Zayni, History of the Nobles of the Hijaz 1840-1883, Summary of the Speech on the Statement of the Princes of the Sacred Land, edited by Muhammad Amin Tawfiq, Beirut, The bartender, 1993 AD.
- غوري، جيرالد دو، حكام مكة، ترجمة محمد شهاب، القاهرة، مكتبة مدبولي، 1420هـ/2000م.
- Gowrie, Gerald Doe, Rulers of Mecca, translated by Muhammad Shihab, Cairo, Madbouly Library, 1420 AH/2000 AD.
- ابن منظور، لسان العرب، القاهرة، دار الحديث،1423هـ/2003م، المجلد 2.
- Ibn Manzur, Lisan al-Arab, Cairo, Dar al-Hadith, 1423 AH/2003 AD, Volume 2.
- نصيف، حسين محمد نصيف، تاريخ الحجاز، جدة، 1349هـ/1930م.

- Naseef, Hussein Muhammad Naseef, History of the Hijaz, Jeddah, 1349 AH/1930 AD.

- نيبور، كارستن، وصف أقاليم شبه الجزيرة العربية، بيروت، مؤسسة الانتشار العربي،2013م.
- Niebuhr, Carsten, Description of the Regions of the Arabian Peninsula, Beirut, Arab Diffusion Foundation, 2013.

ثانياً: المراجع العربية:

- أوزتونا، يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، استانبول، مؤسسة فيصل للتمويل،1408هـ/ 1988م.
- Oztuna, Yilmaz, History of the Ottoman State, Istanbul, Faisal Finance Foundation, 1408 AH/1988 AD.

- بيات، فاضل، الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2007م.
- Bayat, Fadel, The Ottoman State in the Arab World: A Historical Study of Administrative Conditions, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2007.

- الحمدي، صبري فالح، أشراف الحجاز في القرن الثامن عشر، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، 1430هـ/2009م.
- Al-Hamdi, Sabry Faleh, Ashraf Al-Hijaz in the Eighteenth Century, Cairo, Al-Mukhtar Foundation for Publishing and Distribution, 1430 AH/2009 AD.

- جمعة، علي جمعة، المكاييل والموازين الشرعية، القاهرة، دار الرسالة، 1430هـ/2009م.
- Juma, Ali Juma, Legal Measures and Scales, Cairo, Dar Al-Risala, 1430 AH/2009 AD.

- الخطيب، جبر، "التجارة في ميناء جدة من خلال جريدة القبلة(1916-1917م)"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)،المجلد 29 (3)، 2014م.
- Al-Khatib, Jabr, “Trade in the Port of Jeddah through Al-Qibla Newspaper (1916-1917 AD),” An-Najah University Journal for Research (Humanities), Volume 29 (3), 2014 AD.

- الخطيب، جبر محمد وثابت غازي العمري، "حركة التجارة والحجاج في ميناء جدة 1340-1341هـ/1922-1923م دراسة وثائقية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 38، حزيران، 2016م.
- Al-Khatib, Jabr Muhammad and Thabet Ghazi Al-Omari, “The Movement of Trade and Pilgrims in the Port of Jeddah 1340-1341 AH/1922-1923 AD: A Documentary Study,” Al-Quds Open University Journal for Humanities and Social Sciences, Issue 38, June 2016.

- أبو داود، عبدالرزاق بن سليمان وليلى بنت صالح زعزوع، جدة معطيات المكان وآفاق الزمان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 1432هـ/2011م.
- Abu Dawood, Abdul Razzaq bin Suleiman and Laila bint Saleh Zaazou, Jeddah: The Data of Place and Horizons of Time, Beirut, Arab House for Science Publishers, 1432 AH/2011 AD.

- السباعي، أحمد السباعي، تاريخ مكة دراسات في السياسة والعلم والاجتماع والعمران، مكة المكرمة، مطابع دار قريش بمكة، 1385هـ.
- Al-Saba’i, Ahmed Al-Saba’i, History of Mecca: Studies in Politics, Science, Sociology, and Urbanism, Mecca, Dar Quraish Press, Mecca, 1385 AH.

- ششة، نوال سراج، جدة في مطلع القرن العاشر الهجري "السادس عشر الميلادي"، مكة المكرمة، مكتبة الطالب الجامعي، 1406هـ/1986م.
- Shasha, Nawal Siraj, Jeddah at the Beginning of the Tenth Century AH (Sixteenth Century AD), Mecca, University Student Library, 1406 AH/1986 AD.
- صابان، سهيل صابان ابن الشيخ إبراهيم حقي، الجزيرة العربية بحوث ودراسات من وثائق الأرشيف العثماني والمصادر التركية، الرياض، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، 1426هـ/2005م.
- Saban, Suhail Saban Ibn Sheikh Ibrahim Haqi, The Arabian Peninsula: Research and Studies from Ottoman Archive Documents and Turkish Sources, Riyadh, King Fahd National Library Publications, 1426 AH/2005 AD.
- الصلابي، علي محمد، الدولة العثمانية عوامل النهوض وأسباب السقوط، بيروت، مكتبة حسن العصرية، 1431هـ/2010م.
- Al-Salabi, Ali Muhammad, The Ottoman State: Factors of Rise and Reasons for Fall, Beirut, Hassan Al-Asriya Library, 1431 AH/2010 AD.
- عبدالرحيم، عبدالرحمن عبدالرحيم، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، القاهرة، دار الكتاب الجامعي،1410هـ/ 1990م.
- Abdul Rahim, Abdul Rahman Abdul Rahim, Modern and Contemporary Arab History, Cairo, University Book House, 1410 AH/1990 AD.
- الغامدي، حسنة الغامدي وطارق العجال، "التاريخ الشفوي لمدينة جدة في القرنين التاسع عشر والعشرين"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد 26، العدد 2، 2018م.
- Al-Ghamdi, Hasna Al-Ghamdi and Tariq Al-Ajjal, “Oral History of Jeddah in the Nineteenth and Twentieth Centuries,” King Abdulaziz University Journal, Volume 26, Issue 2, 2018.

ثالثاً: المصادر الأجنبية: الوثائق العثمانية غير المنشورة:

1- تركيا: الأرشيف العثماني(أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول)

- الدفاتر المهمة
- رقم 26، صفحة 272، الحكم 780.
- رقم 27، صفحة 260، الحكم 75.
- رقم 53، صفحة 66، الحكم 178، 179.
- رقم 60، صفحة 208، الحكم 491.
- رقم 62، صفحة 88، الحكم 197.
- رقم 102، صفحة 121، الحكم 506.
- رقم 115:
- صفحة 124، الحكم 506.
- صفحة 117، الحكم 469.
- صفحة 103، الحكم 428.
- صفحة 357، الحكم 1580.
- رقم 110، صفحة 233، الحكم 1048.
- رقم 111، صفحة 130، الحكم 430.
- رقم 112، صفحة 64، الحكم 195.
- رقم 119، صفحة 461، الحكم 1958.

- AE.SAMD.
- 3.184/17887-1
- AE.SABH.I.
- 186/12382-1
- AE.SMHD.
- 11.87/5913-1
- C.DH.
- 75/3731-1
- C.EV.
- 518/26163-1
- C.MF.
- 71/3508-1
- C.ML.
- 75/3432-1
- 205/8466
- 36/1643
- 65/2994
- 689/28257-1
- 16/726-1
- 728/29759-1
- 728/29759-2
- 67/3052
- 599/24725-1
- 67/3052
- C.DH.
- 75/3731-2
- 298/14859-1
- PLK.p
- _00046_1

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- Bagader, M, "The Old City of Jeddah from a Walled City to a heritage site", WIT Transactions on The Built Environment, Vol 143, 2014 WIT Press WWW.Witpress.com,ISSN 1743-3509(on-line).
- ALRAWASHDEH, Attallah, "The Ottoman Empire in the Hejaz in the Mid-17th Century: Research on the Reigns of Sharif Zeid bin Muhsin (1632-1666)", Turkiyat Mecmuasi 33, 1(2023):1-23.